الفصل الأول

الميدان الإداري

الفصل الأول

الميدان الإداري

كان لضعف الدولة العباسية، وتدهور نفوذ سلطتها المركزية في بغداد، سبباً في انقسام الدولة، وتفكك أجزائها وتحولها إلى دول شبه مستقلة بإدارتها ونظمها، والتي ارتبطت بالخلافة بروابط واهية وضعيفة لا تتعدى العامل الروحي للتأكيد على شرعيتها.

ومن بين هذه الدول التي قامت في مصر والشام الأيوبيين، التي حكمت مدة تقرب من الثمانين عاماً، منذ سقوط الخلافة الفاطمية سنة 567هـ/1171م، وحتى مجيء المماليك للحكم سنة 648هـ/1250م، وتحتل دولة الأيوبيين مكانة بالغة الأهمية في تاريخ الأمة الإسلامية، لابسبب ما حققته في هذه الحقبة من صمود وانتصار على الخطر الصليبي فحسب، بل لما شهدته مصر والشام في هذه المرحلة من تطورات داخلية تركت أثراً عميقاً في صورة المجتمع وحياة الناس من ناحية، وفي التنظيمات الإدارية والحكومية للإقليمين من ناحية أخرى[1].

أولاً: نظام الحكم

أما عن طبيعة النظم الإدارية في دولة الأيوبيين في مصر من حيث الاستحداث والتطوير، فكانت حولها نقطة اختلاف بين المؤرخين، وهذا ما نجده عند كل من القلقشندي (ت821هـ/1418م)، والمقريزي (ت 845هـ/1442م)، الذين أعطيا وجهات نظر ناقض كل واحداً منهما صاحبه بهذا الشأن.

فالقلقشندي يذكر ذلك قائلاً: " أن الدولة الأيوبية لما طرأت على الدولة الفاطمية وخلفتها في الديار المصرية، خالفتها في كثير من ترتيب المملكة، وغيرت غالب معالمها وجرت على ما كانت عليه الدولة الاتابكية عماد الدين بالموصل ثم ولده الملك العادل نور الدين محمود بالشام..."[2]، أما المقريزي فيذكر أنه: " لما انقضت دولة الفاطميين بدخول الغز[3] من بلاد الشام، واستولى صلاح الدين يوسف بن أيوب على مملكة مصر، تغير الحال بعض التغير لاكله..."[4]. فالواضح من خلال ذلك إن الدولة الأيوبية قامت على أساسين تاريخيين هما الدولة النورية في دمشق والدولة الفاطمية في القاهرة [5].

إن الإدارة الأيوبية قامت على أنقاض الخلافة الفاطمية في مصر، وخالفتها في الكثير من نظمها الإدارية، وعملت على تغيير أغلب معالمها، في حين ورثت من السلاجقة والأتابكة أنظمتهم في بلاد الشام وغيرها من الأقاليم التابعة لها. فقيام دولتهم واستمرارها يتطلب إيجاد مؤسسات إدارية تلائم الحاجات الجديدة مع الاستفادة من المؤسسات القديمة في دولتهم الجديدة[6]

---

(1) سعيد عبد الفتاح عاشور: " نظام الحكم والإدارة في عصر الأيوبيين والممالك"، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، ط1، دار النفائس، (عمان، 1995)، 335/3.

(2) صبح الأعشى 5/4.

(3) ويقصد بذلك الأيوبيين.

(4) الخطط 250/1.

(5) حسنين محمد ربيع: النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، مطبعة جامعة القاهرة، (القاهرة، 1964)، 6.

(6) محمود ياسين أحمد التكريتي: الأيوبيون في شمال الشام والجزيرة، دار الرشيد، (بغداد، 1981)، 319 ؛ محمد نجيب مصطفى نعمان ألبدري: بهاء الدين قراقوش، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2005)، 23.

فالأيوبيين أدخلوا نظماً جديدة تختلف عما كان سائداً أيام أسلافهم الفاطميين، فكانت هذه النظم أكثر ارتباطاً بالسلاجقة وأتباعهم من الأتابكة الزنكيين والنوريين في الشام[1]. وعلى وجه الخصوص النظم التي عمل بها نور الدين محمود في الشام، والتي سار عليها الأيوبيين ومن بعدهم المماليك في مصر بعد انتقالها إلى هناك نحو مزيد من النضج والتخصص والشمول[2].

أما الدولة الفاطمية التي يقلل القلقشندي من تأثيرها، فمن المعروف أنها عمّرت في مصر أكثر من قرنين من الزمان، كانت القاهرة في أثنائها مركزاً لدولة واسعة النطاق امتدادها من أعالي الفرات إلى أقصى بلاد المغرب، لذلك امتلأت العاصمة المصرية الفاطمية بدور حكومية ذات نظم معقدة، وهذه النظم كبيرة ومبنية على خبرة واسعة، فقام صلاح الدين مؤسس الدولة الأيوبية بأخذ ما كان موجوداً منها، واكتفى في الوقت نفسه بإجراء التعديلات الملائمة عليها[3]. بما يتناسب وطبيعة المرحلة الجديدة.

غير إن الفرق من الناحية الإدارية، إن حكومة الفاطميين كانت مدنية، بينما حكومة الأيوبيين حكومة عسكرية[4]، تقليداً لحكومة الشام الزنكية التي انتقلت معظم معالمها إلى مصر في هذا العصر. وقدر لهذه الأسس الجديدة أن تستمر وتظل سائدة في مصر حتى في عصر المماليك عندما حكموا خلفاً للأيوبيين[5].

ولصلاح الدين يعود الفضل في رسم وترسيخ أسس النظم الإدارية للدولة الأيوبية في مصر والشام[6]، وواجهت صلاح الدين في بداية حكمه مشكلة الفرقة في قوى المسلمين، فالدولة التي يتبعها (الزنكية) على غير مذهب الدولة التي يتولى الحكم فيها، ولذا كان لزاماً عليه أن يعد العدة والتدبير للتخلص من الخليفة الفاطمي وإتباعه [7]، فراح يضع المناصب الكبيرة والإدارة في أيدي أهله وذويه وصفوة إتباعه القادمين من الشام، ليجعل منهم ستاراً بشرياً يحميه[8]، وهذا الأمر طبيعي بالنسبة لكل حاكم جديد لكي يضمن مركزه ويقوي سلطته من خلال الاستعانة بهؤلاء المؤيدين والمناصرين له.

ومما يدل على استخدام صلاح الدين للوافدين من الشام إلى مصر في خدمة الدولة والإدارة، هو إنفاقه على الوافدين الغرباء من الغرب إلى مساجد ومشاهد القرافة[9] بالقاهرة، وتوفير مأوى لهؤلاء الغرباء، فيما يترك صلاح الدين للوافدين من الشام إلى مصر يكسبون معاشهم بممارسة ما يلائمهم من الخدمة[10].وسبب انتقال هؤلاء هو حالة الوحدة السياسية بين الشام ومصر آنذاك.

---

(1) عاشور: نظام الحكم 336/3-337 ؛ طقوش: تاريخ الأيوبيين، 211.

(2) حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، الدار الفنية للنشر والتوزيع (القاهرة، 1989)، 78؛ عماد الدين خليل: "الجانب الإداري في مملكة نور الدين محمود (541-569هـ=1146-1173م)، مجلة آداب الرافدين، العدد (8)، كلية الآداب، جامعة الموصل، (1977)، 45.

(3) ربيع: النظم المالية في مصر، 9؛ نوري: سياسة، 410.

(4) عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول، ط8، دار الفكر الحديث، (القاهرة، 1968)، 45.

(5) حسن: مصر في العصور الوسطى، 376 ؛ عاشور: نظام الحكم، 337/3.

(6) ربيع: النظم المالية في مصر، 18.

(7) سلام: الأدب في العصر الأيوبي، 35-36.

(8) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1972)، 165/5.

(9) القرافة: خطة بالفسطاط من مصر، وقرافة بطن من المعافر نزولها فسميت بهم، وهي مقبرة أهل مصر وبها أبنية جليلة ومحال واسعة، وبها قبر الإمام الشافعي (ﷺ). الحموي: معجم البلدان، 317/4.

(10) منى محمد بدر محمد بهجت: أثر الحضارة السلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي على الحضارتين الأيوبية والمملوكية في مصر، ط1، مكتبة زهراء الشرق، (القاهرة، 2002)، 59/1.

وانتقلت العديد من المظاهر الحضارية في الشام إلى مصر، من خلال القواد والجنود والأمراء والعلماء الذين تولوا المناصب المهمة في مصر، حيث تعرضت المنطقة ومن ضمنها الشام للعديد من الحروب مع الصليبيين والمغول، فكانت من أهم دواعي الهجرة إلى مصر بوجه خاص حيث الأمان[1]، على الرغم مما يذكر الدكتور محمد كامل حسين الذي يصف الوافدين من الشام إلى مصر قائلاً: "هم الذين يأكلون على الموائد ولا يعملون إلا لأنفسهم ويحاولون الإفادة من كل تغيير، فهم أتباع كل جديد لا لشيء سوى الإفادة من النظم الجديدة"[2]. ولكن هؤلاء الوافدين رأوا بعيونهم مصر تتدهور وتكاد تقع في أيدي الصليبيين بسبب الأوضاع السياسية والعسكرية الشائعة فيها، ومن ثم فضّلوا إدارة قوية تمثلت لهم في شخص صلاح الدين[3].

ويُعد عهد السلطان العادل (597-615هـ/1200-1218م)، وعهد ابنه الكامل (615-636هـ/1218-1238م)، أزهى عهود التاريخ الأيوبي في مصر والشام بعد عهد صلاح الدين ليس في التاريخ السياسي والجهادي ضد الصليبيين فحسب، بل بالنسبة لنظمهم الإدارية والمالية أيضاً[4]، حيث استمر التقسيم الإداري على ما هو عليه في هذه الفترة، باستثناء عهد السلطان الكامل الذي رأى ضرورة إعادة النظر في الجهاز الإداري بعد أن مضى عليه أربعين سنة منذ أيام صلاح الدين، واستدعى الكامل من أجل ذلك سنة 630هـ/1231م، أعظم الموظفين الماليين في عصره وهو فخر الدين عثمان النابلسي الذي وربما كان يتولى وظيفة شاد الدواوين[5] في ديوان النظر[6].

وقد ظهرت مناصب ووظائف جديدة في مصر زمن الأيوبيين، وتم تطوير وظائف أخرى كانت موجودة من قبل، وهذا الاستحداث والتطوير جاء بفعل رياح التغيير القادمة من الشام بفعل الحالة السياسية الجديدة التي عاشها الإقليمين في ظل حكم الأيوبيين، وانتقال العديد من أبناء الشام إلى مصر بفعل هذا الارتباط السياسي والحضاري بين الإقليمين.

ومن أبرز الميادين الإدارية التي ظهرت وطورت وأبدع فيها الشاميين هي:

1. السلطنة:

هناك اختلاف في اشتقاق كلمة "سلطان" فقيل إنها، مشتقة من الأصل الثلاثي (سَلَطَ) بمعنى الغلبة والقهر، وقيل أنها مشتقة من السليط وهو ما يضاء به.

والسلطان في اللغة، الحجة والبرهان، لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴾[7]، وتأتي كلمة سلطان بمعنى الوالي[8]. وفي كتب الحديث معناها قوة الحكومة في الغالب مصداقاً لقول الرسول محمد (ﷺ): (أيما امرأة لم يُنكحها الولي، فنكاحُها باطل، فنكاحها

---

(1) بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 69/1.

(2) دراسات في الشعر في عصر الأيوبيين، دار الفكر العربي، (د.م ، د.ت)، 10.

(3) هادية دجاني شكيل: القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني العسقلاني، دوره التخطيطي في دولة صلاح الدين وفتوحاته، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت ، 1999)، 135

(4) ربيع: النظم المالية في مصر، 19.

(5) شاد الدواوين:وموضعها في الديار المصرية، وعادته إمرة عشرة، وربما وليها جندي، وولايتها عن النائب النائب بتوقيع كريم، ويكون صاحبها رفيقاً للوزير متحدثاً في استخلاص الأموال. القلقشندي: صبح الأعشى، 22/4، 218.

(6) ربيع: النظم المالية في مصر، 37-38.

(7) سورة هود، آية (96).

(8) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، تحقيق: نخبة من العاملين بدار المعارف، دار المعارف، (القاهرة، د.ت)، 2065/23.

باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابها، فلها مهرها بما أصاب منها. فإن اشتجروا، فالسلطان ولي من لا ولى لهُ)[1]. وقد وردت أيضاً في آيات كثيرة في القرآن الكريم[2].

أما من الناحية الفقهية، فكلمة سلطان كان يشار بها إلى الحاكم من حيث هو، لو كان قاضياً حتى كان يقال فيمن ليس لها ولي خاص "يزوجها السلطان"[3]. أما اصطلاحاً فهو اسم خاص في العرف العام بالملوك[4]، ولا يطلق هذا اللقب إلا على من يكون في ولايته ملوك كمصر، أو الشام، أو أفريقية، أو الأندلس، ويكون عسكره عشرة آلاف فارس[5].

وظهر لقب سلطان في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) بمعنى حاكم قوى أو عاهل مستقل على إقليم من الأقاليم، ويمكن القول إنه منذ أن بدء في استعمال هذا اللقب كان جميع الحكام العظام الذين حملوه من أهل السنة مع استثناء الخوارزمية[6]، وخصوصاً ملوك المشرق الذين تغلبوا على الخلفاء العباسيين واستبدوا عليهم، وشاركهم بهذا اللقب ملوك الأطراف والنواحي[7].

وفي الشام كان نور الدين محمود بن زنكي الذي لم يتلقب بالسلطان بادئ الأمر، لأن هذا اللقب كان لمن يملك إقليمين، وهو لم يمتلك سوى إقليم الشام فسمي بالملك، ولما افتتح صلاح الدين مصر وخطب له على منابرها تسمى نور الدين محمود بالسلطان ولذلك قال بعض من امتدحه إذ ذاك:

وملكت إقليمين ثمت ثالثاً فدعيت بعد الملك بالسلطان[8]

أما لقب السلطنة في مصر فلم يعرف إلا في العصر الأيوبي[9]، عندما وحّد صلاح الدين الشام مع مصر بعد وفاة نور الدين محمود[10]، وحصل على لقب "سلطان" من الخليفة العباسي المستضيء بالله (556-575هـ/1170-1179م)، سنة 572هـ/1176م، الذي كان يمنح هذا اللقب لبعض سلاطين السلاجقة[11].

لقد لعب مجموعة من الأشخاص من أمراء وقادة ممن جاءوا من الشام في حملات أسد الدين الهادفة لضم مصر إلى الشام ، دوراً مهماً في إيصال صلاح الدين إلى منصب الوزارة الذي كان باب الدخول إلى منصب السلطنة، ومن أبرز هؤلاء القادة هم: الأمير عز الدين

---

(1) أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة: سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، (بيروت، د.ت)، 605/1.

(2) كرامرز: مادة "سلطان"، دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي وآخرون، (د.م،1933)، 82/12.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، 448/5 ؛ باشا: الألقاب الإسلامية، 324.

(4) القلقشندي: صبح الأعشى، 447/5.

(5) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء التراث العربية، (القاهرة، 1968)، 125/2.

(6) كرامرز: سلطان، 81/12-82، 86.

(7) القلقشندي: صبح الأعشى، 404/9.

(8) تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ط2، دار المعرفة، (بيروت، د.ت)، 13/4.

(9) حسن: مصر في العصور الوسطى،167 ؛ فرانتس تشنر وآخرون: تاريخ العالم العربي، دار صادر، (بيروت، 1975)، 154-155؛ ناصر الأنصاري: المجمل في تاريخ مصر، ط2، دار الشروق، (القاهرة، 1997)، 150 ؛ أحمد فؤاد سيد: تاريخ مصر الإسلامية زمن سلاطين بني أيوب، ط1، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002)، 179 ؛ أحمد عوف: أحوال مصر من عصر إلى عصر، العربي للنشر، (القاهرة، د.ت)، 67.

(10) الذهبي: سير، 153/13-154؛ تشنر وآخرون: تاريخ العالم العربي، 154 ؛ عوف: أحوال مصر، 67.

(11) حسن: مصر في العصور الوسطى، 167 ،377 .

جرديك المتوفى سنة (592هـ/ 1195م)[1]، والأمير ضياء الدين عيسى بن محمد الهكاري المتوفى سنة (585هـ/1189م)[2]، والأمير بهاء الدين قراقوش المتوفى سنة (597هـ/1200م)[3]، فقربهم السلطان صلاح الدين وأعطاهم المناصب الإدارية في الدولة عرفاناً منه لمواقفهم وإخلاصهم، هذا بالإضافة إلى دور الأمراء النوريين في ذلك[4].

أصبح صلاح الدين حاكماً على مصر وبلاد الشام بعد زوال دولة الفاطميين ووفاة نور الدين محمود، لكنه لم يتخذ لقب "سلطان" بشكل رسمي، وإن كان بعض المؤرخين قد أضفوا عليه هذا اللقب الذي تمسك به خلفاؤه من الأيوبيين ومن بعدهم المماليك، تأكيداً على سيادتهم العليا على الدولة[5]، إلى إن حصل على هذا اللقب من قبل الخليفة العباسي في بغداد، كما حافظ على لقب الملك "الناصر لدين الله" وهو اللقب الذي طغى عليه[6].

أما ما قيل عن عدم وجود أدلة تؤيد تلقب صلاح الدين بالسلطان وخاصة المسكوكات[7]، فان سبب ذلك هو ولاء صلاح الدين ودولته للخلافة العباسية في بغداد بسيادتها الفعلية على العالم الإسلامي[8]، بالإضافة إلى انشغال صلاح الدين بالجهاد ودفع خطر الصليبيين عن مصر والشام.

وبكل الأحوال فان صلاح الدين تلقب بالسلطان وفي عهده استقرت النظم الإدارية للدولة الأيوبية في مصر على نمط الدولة النورية في الشام، فصار هو رئيسها الأعلى ويلقب بالسلطان وصار ولاة أقاليمها من أسرته، وخاصته ومن رافقه من الأمراء الشاميين يلقبون بالملوك[9]، وقد عرفت مصر الكثير من مواكب الاحتفالات في العصر الفاطمي، إلا أنها لم تعرف تقليد (تتويج) السلطنة إلا بعد دخول الأيوبيين لمصر[10]. وهذا ما كان يحدث في الشام أيام الزنكيين من وصول خلع السلطنة والتقليد ومواكب السلطنة الزنكية التي حكمت الشام ثم مصر في آخر أيامها.

أما عن جهاز الحكم في مصر زمن الأيوبيين، فنجد السلطان على رأس هذا الجهاز[11]، مستقلاً في حكمه على الرغم من أنه يدين بالطاعة لخلفاء بني العباس في بغداد، وهذا ما زاد من قدر مصر وقيمتها وملكها[12]، وربما إن ظروف الحكم والحكام في ذلك العصر توحي والانفراد بالسلطة إلا أن ذلك لم يكن من دأب صلاح الدين، فقد ألف الشورى، وكان له من مجلس السلطنة، أعوانه الأمراء والقواد والوزراء كالقاضي الفاضل عبد الرحيم علي بن حسن

---

(1) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبي شامة: الذيل على الروضتين ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين ، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت ، 2002)، 18 ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 316/4.

(2) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 497/3 ؛ ابن كثير: البداية والنهاية، 334/12.

(3) زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري: التكملة لوفيات النقلة، تحقيق: بشار عواد معروف، مطبعة الآداب، (النجف، 1969)، 280/2، ؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، 91/4-92.

(4) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 497/3؛ سيد الأهل: أيام صلاح الدين، 70؛ نوري: سياسة، 92.

(5) سعيد عبد الفتاح عاشور: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، (بيروت، 1972)، 135، الأيوبيين والمماليك، 157.

(6) القلقشندي: صبح الأعشى، 272/3، 487/5؛حسن: مصر في العصور الوسطى، 167.

(7) هاملتون ا.ر.جب: صلاح الدين الأيوبي، تحرير: يوسف أيبش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1973)، 193 ؛ كرامرز: سلطان، 84/12.

(8) ذكرى عزيز محمد صالح الصائغ: عصر الملك الكامل الأيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة الموصل، 1988)، 162.

(9) الداوداري: كنز الدرر، 130/7-140 ؛ السيوطي: حسن المحاضرة، 125/2 ؛ حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، (القاهرة ، 1965)، 150/1.

(10) بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 89/1-90.

(11) غنيم: الدولة الأيوبية، 135 ؛ عاشور: نظم الحكم، 344/3-345.

(12) القلقشندي: صبح الأعشى، 428/3.

بن احمد البيساني المتوفى سنة (596هـ/ 1199م)[1]، والفقهاء والقضاة، مجلس الشورى يستأنس به في الملمات ويرجح إليه كلما استشكل أمراً وأرد الاستفسار عن شيء ما[2]. وهذا ما اكتسبه من خدمته لنور الدين محمود في الشام.

كانت القاهرة مركز حكم الأيوبيين، يقيم فيها النواب والوزراء والموظفين، ومنها تصدر الأوامر إلى مختلف ما يتبعها من أقاليم[3]، أما مركز السلطنة ففي قلعة الجبل (جبل المقطم)[4] التي شرع في بنائها صلاح الدين وأكمل عمارتها نائب السلطة الكامل الأيوبي سنة 604هـ/1207م، فغدت موضع السلطة المركزية في الدولة، ومقر الأجهزة الرئيسية التي تدير شؤون البلاد[5].

فصلاح الدين أول من تولى السلطنة ممن جاؤوا من الشام، صحبة عمه أسد الدين شيركوه[6]، رغم أنه ولد في تكريت، إلا أنه اكتسب الثقافة التي كانت سائدة في الشام بحكم إقامته في بعلبك التي تولى إمارتها أبوه نجم الدين. حيث تأثر بالجماعة التي عاش بينها هناك، وأصبح في النهاية قائداً لها، كما أنه أثر في هذه الجماعة أيضاً[7]، التي لعبت دوراً حضارياً في مصر بعد دخولهم إليها.

وأبرز من تولى منصب السلطنة بعد صلاح الدين أخوه الملك العادل بن أيوب الذي ولد في بعلبك ودخل مصر مع عمه وأخيه وله أعمال كثيرة في مصر[8]. وبعد وفاته جاء ابنه الكامل الذي عرفت مصر في عهده تطوراً كبيراً في الميدان الإداري والحضاري[9]. أما آخر أبرز سلاطين الدولة الأيوبية في مصر فكان الصالح نجم الدين أيوب (638-647هـ/1240-1250م) الذي تولى السلطنة بعد وفاة أبيه الكامل، وله أعمال وإنجازات عظيمة في مصر[10].

2. نائب السلطنة:

تُعد من الوظائف الهامة التي ارتبطت في ظهورها إلى حد كبير بمنصب السلطان [11]، ونائب السلطنة "يحكم بما يحكم السلطان، ويعلم في التقاليد والمناشير وغير ذلك"[12]، أي أنه

---

(1) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، 472/8-473 ؛ المنذري: التكملة، 209/2-211 ؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، 158/3-162 ؛ الذهبي: سير، 183/13-184 ؛ السبكي: طبقات الشافعية، 253/4-254.

(2) سلام: الأدب في العصر الأيوبي، 37.

(3) سيد الأهل: أيام صلاح الدين، 93.

(4) المقطم: وهو الجبل المشرف على القرافة مقبرة فسطاط مصر والقاهرة، ويمتد جبل المقطم من أسوان وبلاد الحبشة على شاطئ النيل الشرقي حتى يكون منقطعة طرف القاهرة وفيه صوامع ومساجد وسمي مقطم وهو من القطع لأنه ليس فيه شجر ولا نبات. الحموي: معجم البلدان، 176/5.

(5) عاشور: نظم الحكم، 349/3-350.

(6) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 139/7، 151 ؛ المقريزي: السلوك، 41/1، 48.

(7) شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي، 170/5.

(8) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 74/5، 78 ؛ الذهبي: سير، 351/13، 353 ؛ محيي الدين عبد القادر بن محمد ألنعيمي: الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: جعفر الحسني، ط2، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة، 2006)، 359/1-360 ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 65/5.

(9) المنذري: التكملة، 270/6 ؛ الذهبي: سير، 358/13-360 ؛ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 2000)، 158/1.

(10) الذهبي: سير، 203/14-206.

(11) القلقشندي: صبح الأعشى، 16/4 ؛ بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 84/1.

(12) تاج الدين عبد الوهاب علي بن يوسف السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، ط2، دار الحداثة، (بيروت،1985)، 21.

على درجة واسعة من النفوذ، يمارس الحكم كما يمارسه السلطان، ولم تكن هذه الوظيفة موجودة أيام الفاطميين بل ظهرت زمن الأيوبيين، وكان السلطان صلاح الدين أول من استحدث هذه الوظيفة[1].

ولما كان السلطان صلاح الدين كثير التغيب عن مصر بأمر الجهاد ضد الصليبيين بالشام، فلا بد أن يترك شخصاً يعتمد عليه في حكم البلاد وإدارة شؤونها أثناء غيابه عنها، لذلك تم استحداث هذه الوظيفة التي استمرت طيلة حكم الأيوبيين ومن بعدهم المماليك[2].

ليس من الضروري أن يكون النائب في مصر يحكم كل البلاد،بل قد يكون هناك نائب في كل مدينة من مدن مصر،فيكون بذلك أشبه بنظام الولاة،فقد أدى نظام اللامركزية الذي اتبعه الأيوبيين بمصر إلى ظهور مراكز إدارية وثقافية،كالقاهرة والإسكندرية ودمياط وغيرها من المدن [3].

ويختار نائب السلطنة من الأمراء المتقدمين، للإشراف العام على المدن والقلاع التي يعينون فيها أو مركز السلطنة التي يرحل عنها السلطان[4]، فليس هناك اختلاف كبير في تراتيب الإدارة بين ما يسمى النائب أو الوالي أو الأمير المقطع، فكل واحد من هؤلاء ينوب عن السلطان في مدينته أو المنطقة التي أقطعت له، ولاسيما النيابة عنه في الأمور العسكرية، لذا اعتبر النائب من أرباب السيوف، وان كان هذا التصنيف قد أصبح أكثر وضوحاً في الفترات اللاحقة، وخلطت بعض المصادر في تصويرها لمؤسسة النيابة، وخاصة غير المعاصرة منها، فاعتبرت أن نائب السلطنة هو منفصل انفصالاً تاماً عن باقي التراتيب الأخرى[5].

ومن نواب السلطنة في مصر، النائب الكافل[6]، ونواب الوجه البحري، والقبلي والإسكندرية وهؤلاء النواب لا تصدر عنهم الولاية بتاتاً، لأن التولية والعزل كانت من اختصاص السلطان حصراً[7]، ولكنه كان يشترك مع السلطان في منح لقب الإمارة، وتوزيع الاقطاعات وتعيين الموظفين، ويعرض عليه كشفاً بأسماء الأشخاص الذين يرى وجوب ترشيحهم للمناصب المختلفة، فيقر السلطان ذلك[8].

وتولى منصب نائب السلطنة في مصر مجموعة من الأمراء والقواد المقربين من السلطان ممن جاءوا من الشام، ومنهم: الملك العادل الأيوبي أخو السلطان صلاح الدين، حيث كان السلطان يستشيره ويعتمد على رأيه وعقله ودهائه، في إدارة الدولة، ولم يكن يقدم عليه أحد في الكثير من الأمور التي تخص الدولة[9]، وقد استنابه السلطان على مصر عندما سار إلى الشام سنة 570هـ/1174م[10]، وأما عن سبب توليته لمصر فيذكر البنداري ذلك قائلاً: "وكان الملك العادل سيف الدين أبو بكر أخو السلطان على عادته في تولي الديار المصرية مستمراً، ولأمورها بفضل سياسته وحسن رعايته ممراً، وهو مستقل بالأمر والنهي يولى ويلعى وينزل، وهو سلطان الديار المصرية على الحقيقة ومرتب أمورها الجليلة والدقيقة. والسلطان بالشام

---

(1) عاشور: نظم الحكم، 359/3 ؛بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 84/1.
(2) حمزة: الحركة الفكرية، 48؛ عاشور: مصر والشام، 135، نظم الحكم، 359/3 ؛ غنيم:الدولة الأيوبية ، 135.
(3) ابن واصل: مفرج الكروب، 300/3-301 بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 82/1.
(4) الباشا: الفنون الإسلامية، 1230/3 ؛ ألبدري: بهاء الدين قراقوش، 29.
(5) السيوطي: حسن المحاضرة، 130/2 ؛ خالد سليمان حمد بني عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام في العصر الأيوبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1997)، 36.
(6) النائب الكافل: وهو أعلى نواب السلطان مرتبةً، فهو على درجة عالية وواسعة من النفوذ ؛ فهو يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان. عاشور: نظم الحكم، 359/3.
(7) القلقشندي: صبح الأعشى، 280/12 ؛ الباشا: الفنون الإسلامية، 1231/3.
(8) الأنصاري: المجمل، 150 ؛ خليل: الجانب الإداري، 59.
(9) الذهبي: العبر، 167/3 ؛ ألنعيمي: الدارس، 359/1 ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 65/5.
(10) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 74/5 ؛ الذهبي: سير، 351/13 ؛ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، 161/6.

في مهام ا لإسلام..."[1] أي انه النائب الكافل في مصر ويحكم بما يحكم به السلطان، فهو أشبه بالسلطان في غياب السلطان الرسمي الناصر صلاح الدين.

تولى منصب نائب السلطنة في مصر بعد العادل، تقي الدين عمر ابن أخي صلاح الدين المتوفى سنة (587هـ/1191م)، بعد تعيين العادل على حلب[2] وزاد السلطان من إقطاعه بالشام إقطاعاً في مصر وأنعم عليه بأعمال الفيوم[3] ونواحيها وأبقى له مدينة حماة وقلعتها وجميع أعمالها [4].

وممن عمل نائباً في مصر، الملك المعظم توران شاه بن أيوب، أخو السلطان صلاح الدين، وأكبر منه سناً، الذي سار من الشام إلى مصر وعُين نائب عن السلطان صلاح الدين في الإسكندرية وبقى عليها إلى إن توفي سنة 576هـ/1180م بالقولنج[5].

وفي سنة 572هـ/1176م تولى الأمير صارم الدين خطلبا بن موسى الكاملي منصب النيابة عن السلطان صلاح الدين في ولاية القاهرة، ثم أضيفت له ولاية الفيوم في سنة 577هـ/1181م، ثم عزل عن الفيوم، وسار إلى اليمن وتولاها، ثم عاد إلى القاهرة وأصبح من الأمراء فيها، وتوفي في أيام الملك الكامل بن العادل الأيوبي سنة (635هـ/1237م)[6]. وممن تولى منصب نائب السلطنة في مصر في أثناء تواجد السلطان صلاح الدين بالشام، الأمير سيف الدولة بن منقذ المتوفى سنة (589هـ/1193م) [7].

وممن اختصه صلاح الدين بهذا المنصب الفقيه عيسى بن محمد بن عيسى بن أحمد بن محمد الهكاري، الذي رحل إلى مصر مع أسد الدين شيركوه، ولما تولى صلاح الدين السلطنة اعتمد عليه في كثير من الأمور الإدارية في مصر، ولم يخالف السلطان رأيه، حيث كان يخاطب السلطان صلاح الدين بما لا يقدر عليه غيره من الكلام، كما كان واسطة خير حيث انتفع به الناس بحكم جاهه ومكانته. ولم يزل في منصبه ومكانته إلى أن توفي سنة (585هـ/1189م) [8].

ومن الأمراء المقربين من السلطان صلاح الدين ممن اعتمد عليهم في تسيير أمور دولته وتثبيت أركانها، الأمير بهاء الدين قراقوش بن عبد الله ألأسدي، الذي استنابه السلطان صلاح الدين في مصر[9]، وكان بهاء الدين يمتلك الشهامة والشجاعة والمقدرة الإدارية، وله أعمال عظيمة في مصر على الرغم مما قيل وكتب عنه من قبل بعض المؤرخين الذين نسبوا له القصص المكذوبة، فالأسعد بن مماتي[10] مثلاً، له كراس سماه "الفاشوش في أحكام قراقوش" أشياء مكذوبة نسبت لقراقوش، لو صحت لما اعتمد السلطان صلاح الدين عليه في إدارة دولته[11]، فبهاء الدين قراقوش يمتلك حظاً وافراً من الثقافة والإدارة والعلاقات الاجتماعية

---

(1) البنداري: سنا البرق، 233.

(2) البنداري: سنا البرق، 234 ؛ الذهبي: سير، 107/13 ؛ ألنعيمي: الدارس، 216/1، 219.

(3) الفيوم: ولاية غربية بينها وبين الفسطاط أربعة أيام وهي أخصب بلاد الله وقيل أنها سميت فيوم لأن خراجها ألف دينار كل يوم. الحموي: معجم البلدان، 286/4؛محمد بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، دار القلم، (بيروت، 1984)،445.

(4) البنداري: سنا البرق، 234.

(5) ابن كثير: البداية والنهاية، 306/12 ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 255/4-256.

(6) المقريزي: الخطط، 643/2 ، السلوك، 72/1.

(7) الأصفهاني: الفتح القسي، 344 ؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، 144/4، 146.

(8) أبو شامة: الروضتين،65/4 ؛ابن خلكان: وفيات الأعيان، 497/3 ؛ ابن كثير: البداية والنهاية، 334/12.

(9) المنذري: التكملة، 280/2 ؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، 91/4 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 312/42.

(10) الأسعد بن مماتي: أبو المكارم أسعد بن الخطير مهذب الدين بن مينا بن مماتي، الكاتب، ناظر النظار بمصر له مصنفات عديدة توفي سنة 606هـ/1209م. الذهبي: سير، 264/13.

(11) الذهبي: تاريخ الإسلام، 312/42 ؛ الصفدي: الوافي، 166/24.

من إدارة القصور السلطانية والمدن التي تولاها نائباً عن السلطان في مصر[1]، كما إن الأعمال الإدارية التي كلف بها بهاء الدين قراقوش كانت بظروف عصيبة تعطي دليلاً ملموساً على أنه كان يمتلك من فن الإدارة الشيء الكثير وأنه أهلاً لها[2].

كما ناب بهاء الدين قراقوش عن الملك العزيز عثمان بن صلاح الدين المتوفى سنة(595هـ/1198م)، في حكم الديار المصرية، على الرغم من الأوضاع السياسية السيئة في الشام ومصر في تلك الفترة، إلا أن الأمير قراقوش كان أهلاً لهذه المهمة والجدير بها، حتى إن الملك العزيز لما مات أوصى بأن يكون وصياً على من يتولى الحكم من بعده[3]. وظل بهاء الدين قراقوش يتولى المناصب الإدارية في البلاد المصرية إلى أن توفي فيها سنة (597هـ/1200م) [4].

وناب في حكم الإسكندرية أبو الحسن علي ابن المفضل المقدسي المتوفى سنة(611هـ/1214م)' الذي رحل من الشام إلى مصر سنة 574هـ/1178م[5].

وعندما تولى الملك العادل منصب السلطنة، نصّب ابنه الكامل ناصر الدين محمد نائباً للسلطنة في مصر، واقطعه الشرقية[6]. كما ناب الفقيه ابن البياع عبد المحسن بن نصر الشامي، في الحكم بأعمال مصر إلى وفاته سنة (621هـ/1224م)[7]. كما تولى علي بن أبي الفتح نصر الله بن الحسن بن أبي علي ألكلابي الدمشقي نيابة السلطنة بمصر، والقاهرة مدة ثم تم عزله، وتوفي في القاهرة سنة (635هـ/1237م)[8].

وتولى الأمير فخر الدين إياز بن عبد الله البانياسي النيابة عن السلطان بمصر في عهد السلطان العادل والكامل[9]. وفي عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب تولى فخر الدين بن شيخ الشيوخ، النيابة، ولما قُتل السلطان نجم الدين قدمه الأمراء للسلطنة لكنه امتنع، وسبب تقديمه لما عرف عنه من خبره ودور كبير في إدارة البلاد أيام حكم السلطان الصالح نجم الدين أيوب[10].

3. الوزارة:

تعتبر الوزارة من أسمى الرتب السلطانية، فهي ليست من محدثات الإسلام بل هي فارسية الأصل اتخذها المسلمون في عهد الدولة العباسية[11].

وعرفت مصر الوزارة أيام الفاطميين، وكان شاغلها تارة من أرباب السيوف وتارة من أصحاب الأقلام[12]، ويلاحظ المكانة التي كان يتمتع بها الوزير في العصر الفاطمي الأول 487هـ/972-1094م)، غير إن تلك المكانة لم تلبث أن تبدلت ولاسيما في العصر الفاطمي الأخير

---

(1) ألبدري: بهاء الدين قراقوش، 18.
(2) ألبدري: بهاء الدين قراقوش، 64.
(3) الذهبي: سير ، 157/13؛ ألبدري: بهاء الدين قراقوش، 31.
(4) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 92/4 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 312/42 ؛ المقريزي: السلوك، 158/1.
(5) المنذري: التكملة، 15/4، 17-18 ؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان ، 290/3_292؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: طبقات الحفاظ، تحقيق: على محمد عمر، ط1، مكتبة وهبة، (القاهرة، 1973)، 489- 490.
(6) المقريزي: الخطط، 467/3، 475.
(7) الذهبي: تاريخ الإسلام، 68/45 ؛ السبكي: طبقات الشافعية، 132/5.
(8) المنذري: التكملة، 255/6.
(9) المنذري: التكملة، 162/6.
(10) الذهبي: سير، 153/14-154.
(11) توفيق اليوزبكي: الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية، مطبعة الإرشاد، (بغداد، 1970)، 19، 24.
(12) القلقشندي: صبح الأعشى، 478/3.

(465-567هـ/1093-1171م)، بمعنى أن الوزارة أصبحت وزارة تفويض[1] بعد أن كانت وزارة تنفيذ[2].

وقد قبض أمير الجيوش بدر الجمالي على زمام السلطة سنة 465هـ/1072م، وظل في مصر إلى أن مات في نهاية خلافة المستنصر (427-487هـ/1035-1094م) سنة (588هـ/1192م)، فتولى الوزارة بعده ابنه الأفضل الذي استبد بالسلطة حتى أصبح المستنصر في عهده كالمحجور عليه حتى مات[3].

وكان النزاع الذي قام بين الخلفاء والوزراء من مميزات العصر الفاطمي الأخير، نتيجة تولي الأطفال لمنصب الخلافة في هذه الدولة، وقد بلغ من ازدياد سلطة الوزير في هذا العصر أن أضيف إلى ألقابه ألقاب تدل على هذا المعنى... وفي آخر عهد الخليفة الفاطمي العاضد (555-567هـ/1160-1171م)، تقلد الوزارة أسد الدين شيركوه بعد أن قتل شاور بأمر نور الدين محمود بن زنكي. ولكن شيركوه مات بعد أن حكم شهرين، وخلفه ابن أخيه صلاح الدين، الذي تلقب بالملك الناصر بعد أن قضى على الدولة الفاطمية وأسس الدولة الأيوبية في مصر[4]، "فصارت سلطنة مصر متوارثة في بني أيوب، وانقرضت منها الخلافة ووزارتها"[5]. وبذلك تكون مصر قد انتقلت من طور إلى طور جديد في ميدان الإدارة ونظام الحكم.

فمن الثابت تاريخياً أن إنشاء وظيفة نائب السلطنة في العصر الأيوبي قد أضعف من أهمية الوزير، وذلك لغلبة إدارة الولاة الإقطاعية والصلاحيات الكبيرة التي تمتع بها صاحب النيابة السلطانية[6].

وإذا كان صلاح الدين قد اعتمد على وزيره القاضي الفاضل ووثق به وعهد إليه بكثير من الأمور، فإن خلفاء السلطان صلاح الدين استغنوا في كثير من الأحيان عن وظيفة الوزير، حتى أصبح هذا المنصب شاغراً في فترة سلطنة العادل دون أن يعين أحداً، واستمر هذا الأمر في عصر الأيوبيين، وازدادت مكانة الوزير انحطاطاً في عصر سلاطين المماليك[7].

وسبب ذلك هو المؤثرات التي قدمت من المشرق، والتي دخلت مصر بدخول الأيوبيين إليها وظهور مناصب ووظائف جديدة لم تعرفها مصر من قبل، ومن أبرزها السلطنة ونائب السلطنة[8].

وأول من تولى منصب الوزارة في مصر أيام الأيوبيين ممن هم من الشام، هو القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفّرج اللخمي البيساني، ولاه السلطان

---

(1) وزارة التفويض: هي أن يستوزر الخليفة رجلاً يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط3، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2006)، 28؛ جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، ط2، دار مكتبة الحياة، (بيروت، د. ت)، 154/1.

(2) وزارة التنفيذ: والناظر فيها مقصور على تنفيذ ما يراه الخليفة، فيكون الوزير واسطة بين الخليفة وبين الرعية. الماوردي: الأحكام السلطانية، 29-30 ؛ زيدان: تاريخ التمدن، 155/1.

(3) الذهبي: تاريخ الإسلام، 33/236-237.

(4) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14، دار الجيل، (بيروت، 1996)، 4/314-315.

(5) عبد الله بن إبراهيم الحجازي وآخرون: النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب، (بيروت، 1970)، 362.

(6) القلقشندي: صبح الأعشى، 28/4، عاشور: الأيوبيون والمماليك، 157؛ عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام، 111.

(7) عاشور: نظم الحكم، 360/3.

(8) القلقشندي: صبح الأعشى، 404/9.

صلاح الدين الوزارة في دولته، وكان قريب من السلطان يستشيره في كثير من أمور الدولة[1]، وكان السلطان يقول: "لا تظنوا أني ملكت البلاد بسيوفكم، بل بقلم الفاضل"[2]. كما كان يقوم بأغلب الشؤون الإدارية في البلاد نيابة عن السلطان وباسمه، لاسيما عندما كان السلطان في الشام[3]. واستمر القاضي الفاضل وزيراً في مصر بعد وفاة السلطان صلاح الدين، فوزر للملك العزيز بن صلاح الدين، ثم لولده الملك المنصور[4]، إلى أن مات سنة(596هـ/1199م)[5].

وفي أيام الملك العزيز بن صلاح الدين، تولى منصب الوزارة يوسف بن الصالح أبي علي الحسين بن محمد بن الحسين الدمشقي، المعروف بابن المجاور، وكان ابن المجاور قد اتخذ مكتباً على باب جامع دمشق يعلم فيه الصبيان، فأعجب العزيز بطريقة تدريسه فجعله مدرساً له، ثم عينه وزيراً له في نيابته عن أبيه بمصر، ولما مات السلطان صلاح الدين فوّض العزيز إليه جميع أمور دولته[6]، "فاستبد بالسلطنة وكان أهلاً لذلك، لما جمع من الفضائل والآداب ومكارم الأخلاق"[7]. توفي ابن المجاور سنة(600هـ/1203م)[8].

وظل منصب الوزارة شاغراً في عهد الملك العادل، بعد أن أقال الوزير الصاحب صفي الدين عبد الله بن علي بن شكر، حتى مات سنة(622هـ/1225م)[9]. ولما جاء ابنه الملك الكامل إلى منصب السلطنة أقام معين الدين أبو علي الحسن بن محمد بن عمر بن علي بن شيخ الشيوخ الدمشقي، نائب الوزارة، وعظم شأن معين الدين في ظل الدولة الكاملية في مصر، ولما تولى الصالح نجم الدين أيوب السلطنة استوزره في دولته في مصر سنة 638هـ/1240م، وعظم شأنه وظل في منصبه إلى إن توفي سنة(643هـ/1245م)[10]. وفي الأيام الأخيرة لدولة الأيوبيين في مصر تولى منصب الوزارة فيها، الصفي بن مرزوق إبراهيم بن عبد الله بن هبة الله العسقلاني، المتوفى سنة(659هـ/1260م)[11].

4. وظائف أخرى:

بالإضافة إلى الوظائف السابقة وجدت وظائف أخرى في الدولة الأيوبية، بعضها يختص بالبلاط والبعض الآخر يختص بالدواوين[12].

---

(1) الصفدي: الوافي، 201/18، 205 ؛ ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات: تاريخ ابن الفرات، تحقيق: حسن محمد الشماع، دار الطباعة الحديثة، (البصرة، 1969)، 187/2.

(2) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، 472/8 ؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، 156/6.

(3) سيد الأهل: أيام صلاح الدين، 93 ؛حمادة: الوثائق السياسية، 85/4.

(4) الملك المنصور: ناصر الدين محمد تولى السلطنة بمصر وعمره تسع سنين وأشهر، بعهد من أبيه وقام بأمور الدولة بهاء الدين قراقوش: خلعه العادل من سلطنته سنة 596هـ/1199م. المقريزي: الخطط، 119/3.

(5) الصفدي: الوافي، 202/18 ؛ السيوطي: حسن المحاضرة، 216/2.

(6) المنذري: التكملة، 41/3-42 ؛ أبو شامة: الروضتين، 236/3 ؛ أبو الحسن علي بن موسى الأندلسي بن سعيد: الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، دار المعارف، (القاهرة، 1967)، 19/1 ؛ الترمانيني: أحداث التاريخ الإسلامي، 677/3.

(7) ابن سعيد: الغصون اليانعة، 19/1.

(8) المنذري: التكملة، 41/3 ؛ أبو شامة: الروضتين، 236/3.

(9) الذهبي: سير، 32/14-33 المقريزي: السلوك، 192/1-193.

(10) ابن واصل: مفرج الكروب، 277/5 ؛ الذهبي:سير، 153/14 ؛ المقريزي: الخطط، 439/2.

(11) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 297/5.

(12) عاشور: مصر والشام،13؛ صفوان طه حسن: تاريخ الأيوبيين والمماليك،ط1، دار الفكر، (عمان،2010)، 123.

وقد انقسم الموظفون في ذلك العصر إلى قسمين كبيرين هما: أرباب السيوف، وأرباب القلم. أما أرباب السيوف فكانوا من الأمراء، في حين كان أرباب القلم من العلماء والفقهاء من المشتغلين بالكتابة والقلم[1].

وبدخول الدولة الأيوبية على مصر، وتسلم صلاح الدين لمنصب السلطنة، عمل على تغيير النظام الوظيفي السائد في مصر، وتحويله إلى نظام جديد على نمط النظم الوظيفية في الشام، فعمل أولاً على إبعاد الموظفين الموالين للحكم الفاطمي، ونصّب مكانهم إخوته ووالده، وموظفين آخرين من الشام، وولى عليهم مملوكه بهاء الدين قراقوش. وكان هدف صلاح الدين الحفاظ على أمن الدولة الجديدة[2].

وكان الأمراء يشغلون المناصب العسكرية المهمة في تلك الفترة سواء في الشام أو في مصر[3]، وآخرين منهم تولوا وظائف البلاط والحاشية في القصر السلطاني، ولم يكن للشعب سوى نصيب ضئيل فيها، كذلك لم يكن للنساء حق في الوظائف. ويلاحظ أن للأمراء أصحاب الوظائف الرئيسية أشعره خاصة تعرف باسم "ألرنوك"[4]. ويلاحظ كذلك وجود وظائف جديدة في مصر خلال العصر الأيوبي، بالإضافة للوظائف التي كانت سائدة فيها، والتي تم تطوير بعضها وتعديل البعض الآخر، بما يتلائم وطبيعة المرحلة الجديدة وقد لعب الأمراء والقادة دوراً بارزاً في إدارة هذه الوظائف وتطويرها بالإضافة إلى دور الموظفين الذين كانوا يديرونها. وكان على رأس كل من هذه الوظائف التي سنذكرها موظف كبير يعاونه عدد كبير من الموظفين لكل واحد منهم اختصاص محدود[5].

كانت قلعة الجبل التي شرع في بنائها صلاح الدين مقراً للإدارة الجديدة في البلاد ومركزاً لها، وكان القصر السلطاني منظماً تنظيماً دقيقاً، فقد كان يحتوي عدة بيوت (خانات أو إدارات) لكل منها مهمة خاصة بها، ويقوم بإدارتها موظفون معينون[6]. وكان على هذه القلعة ولاّة، أحدهما والي القلعة، وهو أمير طبلخاناه[7]، وله التحدث على باب القلعة الكبير الذي يخرج منه العسكر ويدخلون، والآخر والي باب القلعة، وهو أمير عشرة، وله سلطة على باب القلعة كسلطة والي القلعة[8].

ومن وظائف البلاط وظيفة الحاجب، الذي يقوم بإدخال الناس على السلطان، ووظيفة الاستادار[9]، الذي ينظر في إدارة البيوت السلطانية، ووظيفة الدوادار[10] الذي يقوم بإبلاغ ورفع

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/14-39 ؛ عاشور: نظم الحكم، 358/3.

(2) نوري: سياسة، 410 ؛ الترمانيني: أحداث التاريخ الإسلامي، 471/3 ؛ عمر الاسكندري و أ.ج. سفدج: تاريخ مصر إلى الفتح العثماني، ط2، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1996)، 243.

(3) الباشا: الفنون الإسلامية، 153/1.

(4) ألرنوك: هي كلمة فارسية الأصل ، مفردها (رنك) بمعنى أون ، استعملت في العصور الوسطى للدلالة على الاشعرة. حسن: مصر في العصور الوسطى ، 399.

(5) حسن: مصر في العصور الوسطى، 399.

(6) حسن: مصر في العصور الوسطى، 398.

(7) طبلخاناه: وهي كلمة فارسية يقصد بها فرقة الموسيقى السلطانية، والطبلخاناه هي طبول متعددة معها أبواق وزمر، ومعناها بيت الطبل. القلقشندي: صبح الأعشى، 8/4، 13.

(8) القلقشندي: صبح الأعشى، 23/4.

(9) الاستادار: هي كلمة فارسية مركبة من "استذ" بمعنى الأخذ و"دار" بمعنى" ممسك فيكون معناها الكلي "ممسك الأخذ" أو "متولي قبض المال". القلقشندي: صبح الأعشى، 457/5 ؛ الباشا: الفنون الإسلامية، 39/1.

(10) الدوادار: وتتألف من كلمتين "دواة" العربية وهي ما يكتب منه، "ودار" الفارسية بمعنى ممسك، والمعنى الكلي ممسك الدواة أو الموكل بالدواة ويقصد بذلك الموكل بدواة السلطان أو الأمير. الباشا: الفنون الإسلامية، 519/2.

القصص إلى السلطان والحصول على توقيعه على المراسيم والمناشير السلطانية[1]. وأبرز من تولى منصب الاستادار من القادمين إلى مصر فخر الدين أبو الفتح عثمان بن قزل البارومي، ولد بحلب سنة 551هـ/1156م، وكان من خيار الدولة الأيوبية في عهد الملك الكامل وله أعمال كثيرة في مصر، توفي سنة(629هـ/1231م)[2]. ويتولى الخازندار[3]، مهمة الإشراف على حفظ ما يأمر الاستدار بجلبه إلى البيوت السلطانية من المؤن والكساوى والصرف منه على قدر حاجة تلك البيوت فهو بمثابة مدير مخازن البيوت السلطانية[4].

ومن الوظائف الأخرى التي عرفتها مصر وظيفة أمير أخور، ومعناها القائم على أمر الدواب من خيل وبغال وإبل وغيرها في الاصطبلات السلطانية في دولة خوارزمشاه والسلاجقة في المشرق، ويسكن صاحب هذه الوظيفة باصطبل السلطان[5]، وهو اسم مركب من لفظة "أمير" العربي ولفظة "أخور" الفارسية ومعناها المعلف[6]، ويتضح من التركيب اللغوي لاسم هذه الوظيفة أنه انتقل إلى الأيوبيين عن طريق الأتابكة الزنكيين في الشام والسلاجقة، كما هو الحال في كثير من الألقاب المماثلة المركبة من ألفاظ عربية وأخرى فارسية. على إن هذا الاسم لم يعرف في الدولة الفاطمية ولكن كان يقوم بالمهمة نفسها موظف يسمى رائض[7].

وهناك وظيفة إمرة جاندار التي يتولاها أميرجاندار[8]، وهو المتسلم لباب السلطان، ويتقدم على الأمراء عند دخولهم الديوان، وإذا أراد السلطان تعزير أحد أو قتله يكون ذلك على يد أميرجاندار وهو الذي يقدم البريد إذا قدم معه الدوادار، "وصاحب هذه الوظيفة يطوف بالزفة حول السلطان في سفره"[9]. وظهرت هذه الوظيفة وتسميتها في مصر في العصر الأيوبي، أما قبل ذلك فان اسم الوظيفة كان جاندار[10]. أما وظيفة إمرة علم ومهمة صاحبها الإشراف على الأعلام السلطانية والطبلخاناه وموظفيها وآلاتها من طبول وأبواق، والتصرف في أمرها، ومن مهماته أيضاً حث العسكر على الإقدام والمبارزة أو الكف حسب ما يقتضيه الحال[11]. وقد ظهرت هذه الوظيفة في عصر السلاجقة، وانتقلت إلى الشام، إلى الأتابكة الزنكيين ثم إلى الأيوبيين في مصر ومن بعدهم المماليك وجرى عليها ما جرى على سائر الوظائف من تطوير وتنظيم[12]. وهناك وظيفة الجاشنكيريه وصاحبها الجاشنكير[13]، ومهمته تذوق الطعام قبل تقديمه

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/19-20 ؛ المقريزي: الخطط، 3/87-88 ؛ عاشور: مصر والشام، 136.

(2) المنذري: التكملة، 6/43 ؛ الصفدي: الوافي، 19/331 ؛ المقريزي: الخطط، 3/448.

(3) الخازندار: واللفظ مؤلف من كلمتين الأولى "خزانة" العربية، و"دار" الفارسية بمعنى ممسك ؛ والمعنى الكلي الموكل بالخزانة والمتولي أمرها. القلقشتندي: صبح الأعشى، 5/457، 463.

(4) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/21 ؛ حسن: مصر في العصور الوسطى، 400.

(5) السبكي: معيد النعم، 37؛ القلقشندي: صبح الأعشى، 4/18-19.

(6) السبكي: معيد النعم، 37 ؛ القلقشندي: صبح الأعشى، 5/461-7/339.

(7) الباشا: الفنون الإسلامية، 1/175.

(8) أمير جاندار: اسم هذه الوظيفة يتألف من ثلاث كلمات:أمير العربية، وجان الفارسية التركية ومعناها الروح، ودار الفارسيةومعناها ممسك، والمعنى الكلي الأمير الممسك للروح. القلقشندي: صبح الأعشى، 4/20، 59، 5/461.

(9) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/10 ؛ المقريزي: الخطط، 3/87.

(10) الباشا: الفنون الإسلامية، 1/196.

(11) السبكي: معيد النعم، 37 ؛القلقشندي: صبح الأعشى، 4/22، 5/456.

(12) الباشا: الفنون الإسلامية، 1/242.

(13) الجاشنكير: هو اسم مركب من لفظين فارسيين: أحدهما "جاشنا" أو "جاشنى" ومعناه الذوق، والثاني ومعناه المتعاطي، فيكون المعنى الإجمالي هو الذي يذوق. الباشا: الفنون الإسلامية، 1/344.

للسلطان، والإشراف على إعداد الأسمطة[1]، مع استادار الصحبة[2]. وربما يكون سبب وجود هذه الوظيفة زمن الأيوبيين هو محاولات الاغتيال التي نفذها الإسماعيلية[3] "الحشيشية" ضد قادة المسلمين وأمرائهم في الشام وكان السلطان صلاح الدين أحد هؤلاء القادة الذين حاول الإسماعيلية اغتياله.

كما ظهرت وظائف جديد لم تعرفها مصر من قبل، وهذه الوظائف متفرعة من لفظة مهتار[4]، الذي يرأس طائفة غلمان (خدم) البيت الذي يعمل فيه[5]، وقد عرفت هذه الوظيفة عند الغزنويين[6] أولاً ثم انتقلت إلى السلاجقة ثم الأتابكة الزنكيين في الشام ثم إلى الأيوبيين في مصر ومن بعدهم المماليك[7]. ومن هذه الوظائف، وظيفة الشراب خاناه[8] وصاحبها مهتار الشراب خاناه ويكون من أكابر الأمراء، وتحفظ في الشراب خاناه أصناف السكر والفواكه والشراب والحلوى والبلح والمياه المفيدة والأواني النفيسة التي تقدم هذه الألوان، وكانت في عهد الفاطميين تعرف باسم "خزانة الشراب"[9]. أما وظيفة الركاب خاناه[10]، وصاحبها مهتار خاناه مهمته إدارة الاصطبلات السلطانية، فيحفظ فيها عُدد الخيل من السروج واللجم وكانت من أهم البيوت السلطانية لأن عدد الاصطبلات التابعة لها كان وفيراً. وهناك وظيفة الطبلخاناه وصاحبها مهتار الطبلخاناه، كما تطلق هذه التسمية على المكان الذي تحفظ فيه الطبول والأبواق والآلات التابعة لها[12]، والأمير الذي يتولى هذه الوظيفة هو الذي يضرب على الطبل[13]، ولم يسمح بتكوين فرقة موسيقية غير الفرقة السلطانية إلا للأمراء البارزين[14].

أما جميع ما يخص السلطان من ثياب وحلي وسيوف فكانت تحفظ في "الطست خاناه"[15] والتي عرفت في عهد الفاطميين "بخزانة الكسوة"[16]. وصاحب هذه الوظيفة هو مهتار الطست خاناه، وسميت بذلك لأنه تحفظ فيه ألطشت الذي تغسل فيه الأيدي، والطشت الذي يغسل فيه القماش[17] أما الفراش خاناه[1] فهي وظيفة أخذها سلاطين مصر عن العباسيين والفاطميين،

---

(1) الأسمطة: مفردها سَمِطِ، فقيل هو الثوب الذي ليست له بطانة طيلسان، أو مكان من قطن، ويقال أنها مأخوذة من سِماط القوم: صَفّهم. ويقال: قام القوم حوله سماطين، أي صفين وكل صف من الرجال سماط. ابن منظور: لسان العرب، 2094/24.

(6) القلقشندي: صبح الأعشى، 21/4؛ حسن: مصر في العصور الوسطى ، 400.

(3) للمزيد عن الإسماعيلية ينظر، فرهاد دفتري: الإسماعيليون في العصر الوسيط، ترجمة: سيف الدين القصير، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق، 1999)، 11.

(4) مهتار: أصله في الفارسية مهتر. مؤلف من كلمتين: مه بكسر الميم ومعناها الكبير، وتار بمعنى أفعل التفضيل، ويكون المعنى الكلي الأكبر. القلقشندي: صبح الأعشى، 470/5.

(5) حسن: مصر في العصور الوسطى، 400.

(6) للمزيد عن الغزنويين ينظر، فيليب حتى وآخرون: تاريخ العرب (مطول)، ط4، دار الكشاف، (بيروت، 1965)، 557/2 ؛ ميسون هاشم مجيد: علاقة الخلافة العباسية بدويلات المشرق في القرن الثالث الهجري نهاية القرن الخامس الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة الموصل، 1983)، 27.

(7) الباشا: الفنون الإسلامية، 1146/3.

(8) الشراب خاناه: ومعناها بيت الشراب. القلقشندي: صبح الأعشى، 10/4.

(9) القلقشندي:صبح الأعشى، 10/4؛حسن: مصر في العصور الوسطى، 339.

(10) الركاب خاناه: ومعناها بيت الركاب. القلقشندي: صبح الأعشى، 12/4.

(11) القلقشندي: صبح الأعشى، 12/4 ؛ حسن: مصر في العصور الوسطى، 399.

(12) القلقشندي: صبح الأعشى، 13/4 ؛ حسن: مصر في العصور الوسطى، 399.

(13) القلقشندي: صبح الأعشى، 13/4.

(14) حسن: مصر في العصور الوسطى، 399.

(15) الطست خاناه أو ألطشت خاناه: ومعناها بيت الطشت. القلقشندي: صبح الأعشى، 11/4.

(16) حسن: مصر في العصور الوسطى، 399.

(17) القلقشندي: صبح الأعشى، 11/4.

عرفت في عهد الفاطميين "بخزانة الفراش"[2]، وصاحب هذه الوظيفة هو مهتار الفراش خاناه، وسميت بذلك لأنها تحفظ أنواع الفرش من البسط والخيام[3]. ومن الوظائف الإدارية الأخرى وظيفة الحوائج خاناه[4]، ومهمتها حفظ جميع الحاجيات اللازمة للمطبخ السلطاني من لحوم وخضراوات وتوابل وزيوت، وعرفت هذه الوظيفة في عهد الفاطميين "بخزانة الطعم". وصاحب هذه الوظيفة هو "استادار الصحبة " الذي يشرف على المطبخ السلطاني وموظفيه[5].

ومن الوظائف الأخرى المرتبطة بالبلاط السلطاني وظيفة زمام الآدر[6] أو زمام دور السلطنة، وقد عرفت هذه الوظيفة عند العباسيين والفاطميين، بمعنى الناظر أو المشرف[7]، ولما قامت الدولة الأيوبية في مصر تم إطلاق وظيفة الزمام ويتولى صاحبها مهمة الإشراف على القصور الخاصة بالفاطميين بعد سقوط دولتهم، حيث يتولاها أحد الأمراء الكبار في الدولة[8]، وأول من تولى هذه الوظيفة في الدولة الأيوبية في مصر هو بهاء الدين قراقوش[9].

ومن الوظائف الدينية وظيفة الحسبة[10]. وصاحبها هو المحتسب، وهي وظيفة إسلامية صرفة نشأت اختصاصاتها في صدر الإسلام وتجددت وظهر اسمها في العصر العباسي، ثم أخذت تتسع هذه الاختصاصات على طول التاريخ في الدول الإسلامية المختلفة[11]. ولم تتحدد معالم هذه الوظيفة إلا في نهاية القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، وذلك بعد ظهور المذاهب الفقهية، وازدهار التجارة، وتقدم الصناعة، وظهور الحاجة إلى مراقبة التجار والصناع ومختلف المتعاملين في الأسواق وغير ذلك[12]. فالحسبة تدل على العد والإحصاء[13]، وعند الفقهاء هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[14]. فيقوم المحتسب بمراقبة الأسواق ومحاسبة ومنع كل أنواع المخالفات فيه، وقد عرفت وظيفة المحتسب في الدول الإسلامية المختلفة حيث كانت مهماتها ومراسمها متشابهة ولو أن أعمال المحتسب كانت تتناسب بطبيعة الحال مع المشاكل الخاصة بكل إقليم وبكل قطر[15]. ففي مصر احتفظ الفاطميون بوظيفة المحتسب وكان يشغلها في عصرهم أحد العلماء وكان يلقب بالشيخ[16]. وفي عصر الدولة الأيوبية في مصر استمرت وظيفة المحتسب، وتولاها أحد العلماء مع بقاء لقب الشيخ كما كان عليه الحال في

---

(1) الفراش خاناه: ومعناها بين الفراش. القلقشندي: صبح الأعشى، 11/4.
(2) حسن: مصر في العصور الوسطى، 399.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، 11/4 ؛ حسن: مصر في العصور الوسطى، 399.
(4) الحوائج خاناه: ومعناها بيت الحوائج. القلقشتدي: صبح الأعشى، 12/4.
(5) القلقشندي: صبح الأعشى، 12/4؛ حسن: مصر في العصور الوسطى، 398-400.
(6) زمام الآدر: يقول القلقشندي أن أصلها "زنان دار" وهو اسم مكون من لفظتين فارسيتين: هما زنان بمعنى النساء، ودار بمعنى ممسك، والمعنى الكلي ممسك النساء أو المشرف على النساء، ثم حرفت الكلمة فقلبت النونان ميمين، فصارت زمام دار. القلقشندي: صبح الأعشى، 21/4.
(7) الباشا: الفنون الإسلامية، 567/2.
(8) الباشا: الفنون الإسلامية، 567/2.
(9) أبو شامة: الروضتين، 120/2 ؛ الداوداري: كنز الدرر، 151/7.
(10) الحسبة: هي أمر بالمعروف إذا أظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا أظهر فعله. الماوردي: الأحكام السلطانية، 299؛ محمد بن أحمد بن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، (بغداد، 1968)، 10.
(11) عبد الرحمن بن نصر الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد ألباز ألعريني، مطبعة لجنة التأليف والنشر، (القاهرة، 1946)، 125-129.
(12) الباشا: الفنون الإسلامية، 1029/3.
(13) علي عبد القادر: "الفقه الإسلامي –القضاء والحسبة"، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، ط1، العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1995)، 83/3.
(14) القلقشندي: صبح الأعشى، 37/4 ؛ عبد القادر: الفقه الإسلامي، 83/3.
(15) الباشا: الفنون الإسلامية، 1030/3-1031 ،1033.
(16) القلقشندي: صبح الأعشى ، 487/3.

الدولة الفاطمية[1]. وكان المحتسب في العصر الأيوبي يسند إليه الإشراف على أعمال الهدم المتعلقة بتوسيع الطرق، ففي سنة 590هـ/1193م أمر السلطان الملك العادل بهدم بروز مصاطب الحوانيت في الأسواق بباب زويلة فهدم بمباشرة محتسب القاهرة[2]، حيث عرفت مصر في هذه الفترة محتسبان بالحضرة السلطانية. أحدهما في القاهرة وله القدر العظيم والشأن الرفيع، وله صلاحية الحكم والتولية بالوجه البحري عدا ثغر الإسكندرية، لأن لها محتسباً خاص بها، والثاني بالفسطاط، وهو أقل مرتبة من الأول وله حكم الوجه القبلي بكامله[3]. وأبرز من تولى هذه الوظيفة من القادمين من الشام في العصر الأيوبي أبو زيد أحمد بن نصر بن تميم الحموي، الأشعري، المتكلم، حيث جمعت له وظيفة الحسبة في دمشق ومصر حتى وفاته سنة (574هـ/1178م)[4].

ومن الوظائف التي عرفتها مصر عن طريق الشام، وظيفة شيخ الشيوخ[5]، في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي حين أسس الخانقاه[6] الصلاحية "سعيد السعداء"[7] في سنة 569هـ/1173م، وجعل شيخها شيخ الشيوخ، وصار في مقدمة غيره من الشيوخ الآخرين، وكان لا يتولى هذه الوظيفة في الخانقاه إلا الرجال العظام في الدولة[8]، مثل الأمير تقي الدين اللّر الذي تولى وظيفة شيخ الخانقاه الصلاحية حتى توفي سنة (612هـ/1215م)[9].

واقترنت هذه الوظيفة فيما بعد بأولاد شيخ الشيوخ بن حمويه، وفي مقدمتهم صدر الدين أبو الحسن محمد، وقد تولى هذا المنصب أيام الملك العادل، حيث كان له مكانة خاصة عنده، وظل في وظيفته هذه حتى عهد الملك الكامل، الذي أرسله في بعثة إلى الخليفة الناصر لدين الله (575-622هـ/1179-1225م) ليستنجد به ضد الصليبيين الذين أخذوا دمياط، فمرض في الطريق وتوفي في الموصل سنة (617هـ/1220م)، ودفن فيها إلى جانب قضيب ألبان[10]. ثم تولى هذه الوظيفة أولاده من بعده وهم: عماد الدين عمر المتوفى سنة (636هـ/1238م) [11]، وكمال الدين أحمد المتوفى سنة (640هـ/1242م)[12]، وتاج الدين أبو عبد الله المتوفى سنة (642هـ/1244م)[13]، ومعين الدين حسن المتوفى سنة (643هـ/1245م)[14]، وفخر الدين يوسف المتوفى سنة (647هـ/1246)[15]. وفي آخر أيام الدولة الأيوبية وصل إلى مصر شمس الدين أبي بكر محمد بن

---

(1) الباشا: الفنون الإسلامية، 1035/3.
(2) المقريزي: السلوك، 120/1.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، 37/4.
(4) الذهبي: تاريخ الإسلام، 139/40-141 ؛ السبكي: طبقات الشافعية، 220/4؛عبد الرحمن بن الحسن بن علي الأسنوي: طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الله الجبوري، ط1، مطبعة الإرشاد، (بغداد، 1970)، 444/1.
(5) شيخ الشيوخ: ومعناها العام كبير الشيوخ أو رئيس الشيوخ بمختلف دلالات الشيوخ: فقد تطلق مثلاً على كبير مدرسي أو شيوخ المدرسة، كما أطلقت على شيخ الشيوخ بالحضرة الشريفة النبوية، غير أن الغالب فيها شيخ شيوخ الصوفية أو الخانقاوات. الباشا: الفنون الإسلامية، 639/2.
(6) الخانقاه: جمعها خوانق، وهي كلمة فارسية معناها بيت، وأصلها: خونقاه أي الموضع الذي يأكل فيه الملك. الملك. المقريزي: الخطط 567/3.
(7) هو سعيد السعداء قنبر أو عنبر احد الأستاذين المحنكين من خدم القصر عتيق الخليفة الفاطمي المستنصر، قتل سنة(544هـ/1149م). المقريزي: الخطط، 570/3؛ السيوطي: حسن المحاضرة، 260/2.
(8) القلقشندي: صبح الأعشى، 370/11 ؛ الباشا: الفنون الإسلامية، 640/2.
(9) المقريزي: السلوك، 182/1.
(10) أبو شامة: الذيل، 189-190 ؛ أبن كثير: البداية والنهاية، 93/13.
(11) الصفدي: الوافي، 27/23 ؛ المقريزي: الخطط، 438/2 ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 181/5.
(12) الذهبي: تاريخ الإسلام، 427/46 ؛ الصفدي: الوافي، 49/8-50.
(13) ابن كثير: البداية والنهاية، 165/13.
(14) المقريزي: الخطط، 439/2.
(15) الصفدي: الوافي، 145/29، 147 ؛ ابن كثير: البداية والنهاية، 178/13 ؛ المقريزي: الخطط، 439/2.

إبراهيم بن عبد الواحد بن شرف الدين علي بن سرور المقدسي وتولى وظيفة شيخ الشيوخ فيها، وانتفع به الناس، وتوفي سنة (676هـ/1277م)[1].

أما وظيفة شيخ الحديث[2] أو رئاسة الحديث، فقد ظهرت في مصر في وقت متأخر في الدولة الأيوبية، ويبدوا أنها عرفت بعد بناء دار الحديث الكاملية في مصر، وأبرز من تولى هذه الوظيفة هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة ألمنذري الشامي، صاحب كتاب "التكملة لوفيات النقلة" وظل في هذه الوظيفة نحو عشرين سنة توفي سنة (656هـ/1258م)[3]. ثم ثم تولى هذه الوظيفة رشيد الدين أبو الحسن يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج النابلسي العطار الذي تولى المنصب هو حوالي ستة أعوام، وتوفي العطار سنة (662هـ/1263م)[4].

وارتباطاً بوظيفة شيخ الشيوخ وشيخ الحديث كان هناك وظيفة التدريس، وهي من أهم الوظائف الرسمية التي صاحبت قيام الدولة الأيوبية في مصر، لما لها من دور هام في تثبيت أركان الحكم الأيوبي بمصر[5]، "ولا يوليّ السلطان فيها إلا فيما يَعْظُمُ خَطَره ويرتفع شأنه مما لاناظر له..."[6]. وتولى هذه الوظيفة عدد كبير من الفقهاء والعلماء الوافدين من الشام إلى مصر، وارتبطت هذه الوظيفة بظهور المدارس في مصر في العصر الأيوبي. ومن أبرز من تولى هذه الوظيفة أولاد شيخ الشيوخ بن حمويه[7]، وأبو الحسن ابن الماسح الدمشقي[8]، والشيخ والشيخ نجم الدين الخبوشاني المتوفى سنة (587هـ/1191م)[9]، والفقيه أبو العباس ابن زين التجار الدمشقي المتوفى سنة(591هـ/1194م)[10]، وأبو الفتح الشيزري الملقب بالمرتضى المتوفى سنة(598هـ/1201م)[11]، وتاج الدين أبو عبد الله الحموي المتوفى سنة (599هـ/1202م)[12]، والشيخ الصالح أبو القاسم النابلسي المتوفى سنة(600هـ/1203م)[13]، وأبو الفتح القوام ألنصيبي المتوفى سنة(600هـ/1203م) [14]، والوزير ابن مجاور الدمشقي المتوفى سنة (601هـ/1204م)[15]، وضياء الدين الهذباني المارانى المتوفى سنة (605هـ/1208م)[16]، وأبو الحسن علي بن الأنجب المتوفى سنة (611هـ/1214م)[17]، وشرف الدين المقدسي المتوفى سنة (611هـ/1214)[18]، والشهاب الحموي المعروف بابن الجاموس المتوفى سنة

---

(1) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 5/353-354.
(2) شيخ الحديث: وهي بمعنى معلم أو مدرس الحديث. الباشا: الفنون الإسلامية، 2/635.
(3) الذهبي: سير 14/291-292 ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 5/277.
(4) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: تذكرة الحفاظ، ط4، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1958)، 4/1442-1443 ؛ محمد بن شاكر بن أحمد بن شاكر الكتبي: فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، (بيروت، 1974)، 4/295-296 ؛ السيوطي: طبقات الحفاظ، 502.
(5) بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 1/64.
(6) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/39.
(7) ابن واصل: مفرج الكروب، 5/169-170 ؛ المقريزي: السلوك، 1/261 ؛ الصفدي: الوافي، 29/146.
(8) المنذري: التكملة، 6/255 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 46/251.
(9) المنذري: التكملة، 3/318؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، 4/239؛ ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، 2/50-51.
(10) المنذري: التكملة، 1/434-435 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 42/57 ؛ السبكي: طبقات الشافعية، 4/55.
(11) الذهبي: تاريخ الإسلام، 42/374.
(12) المنذري: التكملة، 2/408-409 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 42/415.
(13) المنذري: التكملة، 3/37-38.
(14) الصفدي: الوافي، 27/54-55.
(15) ابن سعيد: الغصون اليانعة، 1/19.
(16) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 3/242.
(17) ابن كثير: البداية والنهاية، 13/68.
(18) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 5/47-48.

(615هـ/1218م)[1]، والحافظ الفقيه أبو الحسن المقدسي المتوفى سنة (613هـ/1216م)[2]، وسيف وسيف الدين الآمدي المتوفى سنة (631هـ/1233م)[3]، وأبو الطاهر المقدسي المتوفى سنة (631هـ/1233م)[4]، والبهاء الدمشقي المتوفى سنة (630هـ/1232م)[5]، وشرف الدين الشافعي المتوفى سنة(634هـ/1236م)[6]، وابن البلان العسقلاني المتوفى سنة (636هـ/1238م)[7]، وعلم الدين أبو الربيع الحموي المتوفى سنة (638هـ/1240م)[8]، والقاضي الأشرف ابن القاضي الفاضل المتوفى سنة (643هـ/1245م)[9]، وبهاء الدين أبو حفص الدمشقي المتوفى سنة (646هـ/1248م)[10]، وشمس الدين بن سرور المقدسي المتوفى سنة (660هـ/1261م)[11] والإمام عز الدين بن قزاوغلي الدمشقي المتوفى سنة(660هـ/1261م) [12].

أما وظيفة الخطابة فكانت من أجل الوظائف وأعلاها رتبة وترتبط بالجوامع الكثيرة في مصر[13]، أما في العصر الأيوبي فقد تولى منصب الخطابة عدد من العلماء والفقهاء الوافدين من الشام ومن أبرزهم: ابن أبي المضاء، خطيب مصر المتوفى سنة (572هـ/1176م)، وهو أول من خطب لبني العباس في مصر بعد إنهاء دولة الفاطميين[14]، كما تولى تاج الدين محمد أبو عبد الله الحموي خطابة جامع القاهرة[15]، ثم تولى ابن الجاموس الحموي وظيفة الخطابة في نفس الجامع[16]، وفي أواخر أيام الدولة الأيوبية تولى منصب الخطابة بمصر كمال الدين أبو سالم ألنصيبي المتوفى سنة (652هـ/1254م) في جامع القاهرة[17]، ثم عز الدين بن عبد السلام المتوفى سنة (660هـ/1261م) الذي تولى الخطابة في جامع مصر العتيق[18]، ومجد الدين عبد الرحمن بن العديم الحلبي المتوفى سنة(677هـ/1278م) الذي تولى الخطابة في جامع القاهرة الكبير[19].

أما وظيفة قاضي القضاة فهو رئيس القضاة وكبيرهم[20]، حيث ورث الأيوبيون في مصر والشام وظيفة قاضي القضاة من الفاطميين والعباسيين[1]. أما وظيفة نظر الأحباس أو ناظر

---

(1) المنذري: التكملة، 319/4 ؛ الصفدي: الوافي، 21/2 ؛ الأسنوي: طبقات، 375/1-376.
(2) المنذري: التكملة، 211/4 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 136/44.
(3) المنذري: التكملة، 90/6-91 ؛ ابن كثير: البداية والنهاية، 140/13-141.
(4) المنذري: التكملة، 104/6.
(5) المنذري: التكملة، 50/6 ؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، 88/7 ؛ المقريزي: الخطط، 205/2.
(6) الذهبي: تاريخ الإسلام، 201/46 ؛ السبكي: طبقات الشافعية، 119/5.
(7) المنذري: التكملة، 315/6-316 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 298/46-299.
(8) الذهبي: تاريخ الإسلام، 366/46-367 ؛ الصفدي: الوافي، 219/15-220.
(9) الذهبي: تاريخ الإسلام، 150/47.
(10) الذهبي: تاريخ الإسلام، 326/47.
(11) المقريزي: الخطط، 153/2، 367.
(12) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، 208/7.
(13) القلقشندي: صبح الأعشى، 39/4.
(14) أبو شامة: الروضتين، 123/2، 233 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 109/40-110 ؛ الصفدي: الوافي، 276/4 ؛ ابن كثير: البداية والنهاية، 297/12.
(15) المنذري: التكملة، 408/2-409 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 415/42.
(16) المنذري: التكملة، 319/4 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 258/44-259 ؛ الصفدي: الوافي، 21/2 ؛ السبكي: طبقات الشافعية، 19/5 ؛ الأسنوي: طبقات، 375/1-376.
(17) المقريزي: السلوك،396/1.
(18) الذهبي: تاريخ الإسلام، 45/46، سير، 16/15، 18؛ الصفدي: الوافي، 318/18-319 ؛ الكتبي: فوات الوفيات، 350/2-351؛ الأسنوي: طبقات، 197/2، 199؛ ابن كثير: البداية والنهاية، 235/13-236.
(19) ابن كثير: البداية والنهاية، 282/13.
(20) الباشا: الفنون الإسلامية، 867/2.

الأحباس، فهي "وظيفة عالية المقدار"، حيث يتولى صاحب هذه الوظيفة الإشراف على قيمة الأرزاق المعينة للجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس من أراضي الوقف الخاصة بها، بالإضافة إلى الصدقات والهبات وتوزيعها على أناس معينين ممن يستحقونها، ويعين صاحب هذه الوظيفة من قبل السلطان تارة، أو من قبل نائب السلطان تارةً أخرى، أو من قبل الدوادار الكبير في أغلب الأحيان[2]. وأبرز من تولى هذه الوظيفة برهان الدين إبراهيم بن نصر بن طاقة الحموي المعروف بابن الفقيه، حيث تولى نظر الأحباس في عهد الملك الكامل، توفي سنة(638هـ/1240م)[3].

ومن الوظائف الإدارية الأخرى وظيفة ناظر الديوان، وكانت هذه الوظيفة محدودة الدلالة في العصر الأيوبي، ويكون صاحبها موظفاً من حملة الأقلام يستعان به إما على متولي الديوان أو مشارف عمل، وتتعلق مهمته بالمال والحساب[4]، وتولى هذه الوظيفة ابن الفقيه بالإضافة إلى وظيفة ناظر الاحباس[5]، كما تولى هذه الوظيفة الصاحب نجم الدين يحيى بن محمد اللبودي، الذي انتقل الى مصر في عهد السلطان الصالح نجم الدين الأيوبي الذي أكرمه وعينه بهذه الوظيفة حيث بقى فيها مدة ثم عاد إلى الشام وتوفي فيها سنة (607هـ/1210م)[6].

ومن الوظائف الأخرى المرتبطة بالديوان، وظيفة شد الدواوين أو شاد الدواوين، ومهمته استخراج الأموال السلطانية وجبايتها، ويتم تعيين صاحب هذه الوظيفة من قبل نائب السلطنة[7]، ويتولاها أرباب السيوف من العسكريين، حيث عرفت هذه الوظيفة في الدولة الأيوبية[8]، وتولى هذه الوظيفة سيف الدين أبو الميمون مبارك بن كامل بن منقذ بعد قدومه من الشام سنة 589هـ/1193م[9]. ثم تولى هذه الوظيفة أبو إسحاق إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن محمد بن سلامة المعروف بالنجم ابن ألحمصي، الذي قدم مصر وأقام بها وتوفي فيها سنة (630هـ/1232م) [10].

أما وظيفة نظر الأوقاف، فمهمة صاحبها النظر في الأملاك السلطانية المستأجرة –من دكاكين وعمائر وقفية- ومتابعة هذه الأملاك من حيث الصرف عليها من قبل المستأجر[11]، وتولى هذه الوظيفة القاضي الأسعد محمد بن الحسن المقدسي المعروف بابن القطان المتوفى سنة (613هـ/1216م)[12]، ثم تولاها الشيخ علاء الدين أبو الفضائل علي بن عبد الرزاق المقدسي المعروف بابن القطان أيضاً المتوفى سنة (659هـ/1260م)[13].

ومن الوظائف الدينية التي عرفت في مصر في العصر الأيوبي، وظيفة نقابة الإشراف وهي من جملة الوظائف التي يتولاها أرباب السيوف "وهي وظيفة شريفة، ومرتبة نفيسة"

---

(1) الباشا: الفنون الإسلامية، 872/2.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى، 38/4 ؛ الباشا:الفنون الإسلامية ،1177/3.
(3) السبكي: طبقات الشافعية، 49/5-50.
(4) الأسعد بن مماتي: كتاب قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط1، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1991)، 298-300 ؛ الباشا: الفنون الإسلامية، 1178/3-1179.
(5) السبكي: طبقات الشافعية ، 49/5.
(6) موفق الدين أبي العباس أحمد بن أبي اصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، (بيروت، 1965)، 663.
(7) السبكي: معيد النعم، 28 ؛ القلقشندي: صبح الأعشى، 22/4.
(8) المقريزي: السلوك، 105/1 ؛ الباشا: الفنون الإسلامية، 611/2-612.
(9) ابن خلكان: وفيات الأعيان، 144/4، 146 ؛ المقريزي: السلوك، 105/1.
(10) المنذري: التكملة، 49/6.
(11) السبكي: معيد النعم، 64.
(12) الذهبي: تاريخ الإسلام، 165/44.
(13) الصفدي: الوافي، 154/21.

ويتولى البحث في الأنساب المتصلة بأولاد الإمام علي بن أبي طالب من أبناء فاطمة الزهراء (ﷺ)، ومتابعة من يدعي الانتساب بصورة غير شرعية، وكانت هذه الوظيفة تعرف بنقابة الطالبيين زمن الفاطميين[1]. أما أبرز من تولى هذه الوظيفة عبد الكريم بن علي البيساني المتوفى سنة(621هـ/1224م) وهو أخو القاضي الفاضل حيث تولى الإشراف في البحيرة[2] مدة طويلة[3] ثم تولاها جمال الدين إبراهيم بن سليمان ابن النجار الدمشقي المتوفى سنة (651هـ/1253م) حيث تولى نقابة الإشراف في الإسكندرية[4].

ومن الوظائف الأخرى التي عرفتها مصر في العصر الأيوبي، وظيفة شد العمائر، ويتولى صاحبها الإشراف على العمائر السلطانية مما يحدده السلطان من القصور والمنازل والأسوار لغرض التجديد أو الاستحداث[5]، كما يقوم صاحب هذه الوظيفة باللطف والرفق بالبنائين العاملين في هذا المجال[6]. وهناك وظيفة قضاء العسكر، وهي وظيفة جليلة استحدثت أيام السلطان صلاح الدين، ويحضر صاحب هذه الوظيفة مع القُضاة بدار العدل، ويسافر مع السلطان إذا سافر، وأصبح عددهم ثلاثة قضاة فيما بعد وهم شافعي وحنفي، ومالكي، ومقرهم دار العدل[7].

فهذه هي أبرز الوظائف التي عرفتها مصر زمن الأيوبيين بفعل التأثير الشامي عليها، وارتباط كل من مصر والشام في كثير من الأحيان بوحدة إدارية، بحكم الارتباط السياسي بينهما.

ثانياً: القضاء

يعتبر القضاء "من أرفع الوظائف الدينية وأعلاها قدراً وأجلها رتبة"[8]، وهو منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتنازع وقطعاً للتداعي. واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنه يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين، مثل النظر في الوصايا والأوقاف، وصارت كل هذه وأمثالها من متعلقات وظيفته[9]، وكان القضاة في العصر الإسلامي الأول يختارون من العلماء بأحكام الشريعة الإسلامية والمعروفين بالتقوى وتحري العدل وغير ذلك من الصفات التي يجب توافرها فيمن يتصدر في الحكم في الدماء والأموال[10].

وقد أورد الماوردي الشروط التي حددها الشرع فيمن يتعين عليه تولي منصب القضاء وهي: أن يكون رجلاً مسلماً حراً عدلاً بعيداً عن السهو والغفلة صادقاً سليم السمع والبصر ليفرق بين الطالب والمطلوب، وان يكون عالماً بالأحكام الشرعية وان يكون علمه مشتملاً بأصولها، وهي كتاب الله (ﷻ)، وسنة نبيه رسول الله (ﷺ)، وتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ليتبع بالإجماع ويجتهد برأيه في الاختلاف، وعلمه بالقياس الموجب لرّد الفروع

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/37-38 ، 193.
(2) البحيرة: وهي بحيرة الإسكندرية، وهي ليست بحيرة ماء، إنما هي كوره. الحموي: معجم البلدان، 1/351.
(3) الصفدي: الوافي، 19/56-57 ؛ المقريزي: السلوك، 1/127.
(4) الذهبي: تاريخ الإسلام، 48/89-90 ؛ الكتبي: فوات الوفيات، 1/18-19.
(5) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/22.
(6) السبكي: معيد النعم، 129.
(7) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/36.
(8) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/35.
(9) القلقشندي: صبح الأعشى، 4/34-35 ؛ عبد القادر: الفقه الإسلامي، 3/55.
(10) القلقشندي: صبح الأعشى، 6/23 ؛ أحمد رمضان أحمد محمد: المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، مؤسسة روزاليون، (القاهرة، 1977)، 98.

المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والمجمع عليها[1]. ويختلف القضاء من مذهب لآخر، "فقد منع بعض الفقهاء من اعتزى (انتسب) إلى مذهب أن يحكم بغيره، فمنع الشافعي ان يحكم بقول أبي حنيفة، ومنع الحنفي أن يحكم بمذهب الشافعي إذا أداه اجتهاده إليه لما يتوجه إليه من التهمة والممايلة في القضايا والأحكام، وإذا حكم بمذهب لا يتعداه كان أنفى للتهمة وأرضى للخصوم"[2].

اختلف نظام القضاء في مصر في العصر الفاطمي عما كان عليه قبل دخولهم للبلاد، حيث اشترك مع قاضي مصر قاضي مغربي للنظر في المظالم الخاصة بالمغرب، ثم ازداد نفوذ هذا القاضي في مصر حتى آل إليه النظر في قضايا المصريين أنفسهم، وأصبح يطلق عليه قاضي مصر والإسكندرية[3].

وكان داعي الدعاة[4] في الدولة الفاطمية يتولى القضاء في بعض الأحيان[5]، كما كان منصب القضاء يعهد به في العصر الفاطمي إلى قضاة من مذهب أخر غير مذهب الدولة الرسمي[6]، ففي سنة 525هـ/1130م، كان هناك أربعة قضاة من مذاهب مختلفة، وأعطى لكل قاضي من قضاة المذاهب هذه السلطة المطلقة في إصدار أحكامه وفق مذهبه[7].

اهتمت الدولة الأيوبية في مصر بالقضاء اهتماماً بالغاً، وتعددت صور القضاء فيها، بفعل الاهتمام المتواصل من قبل أمراء الأسرة الأيوبية وملوكها، ومن جاء معهم من الشام، شأنها في ذلك شأن بقية النظم الإدارية الأخرى في مصر[8]. حيث بدأ صلاح الدين، بعد توليه الوزارة ومن بعدها السلطنة بعزل القضاة السابقين وأقام مكانهم قاضياً شافعياً، ثم استناب القضاة الشافعية في جميع البلاد المصرية، وتجدر الإشارة أن دخول هذا المذهب على مصر كان عن طريق الشام، حيث تولى الفقهاء الشاميين مهمة العمل به ونشره بين المصريين[9]. وظل الشافعية يتمتعون بذلك التكريم حتى أوائل دولة المماليك[10]، وإذا تقدم متخاصمين على غير المذهب الشائع في بلد من البلاد أناب القاضي عنه قاضياً يأخذ بمبادئ مذهب المتخاصمين[11]. حيث كانت سياسة صلاح الدين اختيار قاضياً واحداً لا اثنين ليديم استقامة الحكم، وكان يوصي ولاّته أن لا يختاروا للقضاء الرجال الذين يطلبون الحكم، بل ممن أغفل قلبه عن مشاغل الدنيا وطلب نيل الرياسة[12].

وكان قاضي القضاة في الدولة الأيوبية بمصر يعين القضاة في سائر المدن المصرية[13] فأشرف القاضي على الحسبة –وهي وظيفة استخدمت في مصر زمن الدولة الأيوبية لمراقبة

---

(1) الأحكام السلطانية، 83-85.
(2) الماوردي: الأحكام السلطانية، 86.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى، 35/4 ؛ حسن: تاريخ الإسلام، 360/4 ؛ قصي الحسين: موسوعة الحضارة العربية العصر الفاطمي والأيوبي، ط1، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر، (بيروت، 2005)، 353.
(4) داعي الدعاة: ويلي قاضي القضاة في الرتبة، ومهمته أن يقرأ عليه مذاهب أهل البيت بدار تعرف بدار العلم، ويأخذ العهد علي من ينتقل الى مذهبهم. القلقشندي: صبح الأعشى، 483/3.
(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، 336/3.
(6) حسن: تاريخ الإسلام، 360/4 ؛ الحسين: موسوعة الحضارة، 353.
(7) حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية،(القاهرة، 1970)، 306. 306.
(8) التكريتي: الأيوبيون، 339 ؛عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام، 212.
(9) ابن الأثير: الكامل، 366/11 ؛ المقريزي: الخطط، 389/3 ؛ الحجازي وآخرون: النجوم الزاهرة ، 185 ؛ الخربوطلي: مصر العربية الإسلامية، 336-337.
(10) عاشور: الأيوبيون والمماليك، 159، مصر والشام، 137
(11) الحسين: موسوعة الحضارة، 352.
(12) نوري: سياسة، 416.
(13) الخربوطلي: مصر العربية الإسلامية، 337.

الأسواق والحياة اليومية العامة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة- ومن خلال إشراف القاضي على هذه الوظيفة جعل الأيوبيين من منصب قاضي القضاة الإشراف الكامل على نشر مذهب أهل السنة وعلومهم في أرجاء الديار المصرية[1].

وبعد استقرار الدولة الأيوبية بمصر أضيفت الأحباس أيضاً للقاضي[2]، كما أوجد السلطان صلاح الدين منصب قاضي العسكر، ويجلس صاحبها بدار العدل مع القضاة ويسافر مع السلطان إذا سافر[3]. وسبب اهتمام الأيوبيون بهذا النوع من القضاء هو لظروف دولتهم ذات ذات الطابع العسكري، فتطول المدة الزمنية التي يقضيها الجندي في الميدان، بعيداً عن أهله مما تطلب وجود قاضٍ يتولى أمر الجند ويحل مشاكلهم[4].

وقد قدمت المصادر التاريخية – من كتب تراجم وطبقات - قائمة بأسماء القضاة الذين تولوا القضاء ومن ناب عنهم بمصر[5]، فقد ولى صلاح الدين القضاء صدر الدين عبد الملك بن بن درباس الهدباني، الشافعي المتوفى سنة(605هـ/1208م) [6]، فعمل بمقتضى مذهبه، وهو الامتناع عن إقامة خطبتين في بلد واحد، فأبطل الخطبة من الجامع الأزهر، وأقرها بالجامع ألحاكمي[7]، لكونه أوسع[8]. كما كان من رأيه ورأي السلطان اعتقاد مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري في الأصول، فحمل الناس على اعتقاده حتى يكفر من خالفه[9]، وكان عبد الملك بن درباس، "قدم الديار المصرية مع السلطان صلاح الدين، فقرره في القضاء بها في جمادى الآخرة سنة 566هـ/1170م، وكان قبل ذلك ولى قضاء الغربية، وأضاف إليه القضاء بكثير من البلاد الشامية، وقرر فيها النواب، ثم أضاف إليه الأحباس، فاستخلف على الحكم أخاه ضياء الدين عثمان، ثم استناب علي بن يوسف الدمشقي، وكان قد قدم الديار المصرية واشتهر بها. واستمر القاضي صدر الدين على ولايته طيلة عهد السلطان صلاح الدين إلى أن مات سنة (589هـ/1193م). وسلطنوا ولده العزيز، فاستمر بالقضاء على ولايته إلى أن وقع بينه وبين نائبه علي بن يوسف اختلاف، وكان يقول:" إنه استنابه بغير رضا منه. وذلك أن علي بن يوسف كان يخدم الأتراك الذين في خدمة العزيز بن صلاح الدين، فسألهم أن يتحدثوا له مع القاضي أن يستنيبه، فلم يسعه مخالفتهم، فاستنابه. ثم أشهد على نفسه أنه لم يرض به نائباً عنه، فشق على علي بن يوسف فكثر عليه الشناعات، وانقطع عن التردد إليه، وصار يستبد بكثير من الأمور... وتم عزل القاضي عن منصبه واستقر ابن يوسف في الحكم بالقاهرة..."[10] وقد ناب عن

---

(1) سيد: تاريخ مصر الإسلامية، 98.

(2) علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ، ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ،ط2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،(القاهرة ، 1970)، 374/3.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، 36/4.

(4) عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام، 217.

(5) التكريتي: الأيوبيون، 339-340.

(6) البنداري: سنا البرق، 57؛ سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، 283/8 المنذري: التكملة، 248/3-250 ؛ الذهبي: الذهبي: سير، 257/13-258 ؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: رفع الأصر عن قضاة مصر، تحقيق: حامد عبد المجيد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (القاهرة، 1961)، 367/2.

(7) الجامع ألحاكمي أسسه الخليفة الفاطمي العزيز بالله، ثم أكمله ابنه الحاكم بأمرالله. المقريزي: الخطط، 222/3.

(8) السيوطي: حسن المحاضرة، 153/2 ؛ أحمد أحمد بدوي: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، مطبعة نهضة مصر،(القاهرة، د.ت)، 15.

(9) المقريزي: الخطط، 212/3.

(10) العسقلاني: رفع الإصر، 368/2-369.

القاضي صدر الدين في القاهرة أخوه ضياء الدين عثمان وهو أعلم الفقهاء بمذهب الشافعي، توفي سنة (602هـ/1205م)[1].

في سنة 590هـ/1193م، عزل صدر الدين بن درباس عن القضاء، وعين نائبه علي بن يوسف بن بندار المتوفى سنة (622هـ/1225م)، على قضاء مصر[2]. وفي سنة 594هـ/1197م، عزل ابن بندار عن القضاء وأعيد صدر الدين بن درباس، ثم أعيد ابن بندار بعدها بسنة، لما انتزع الملك الأفضل علي بن السلطان صلاح الدين بن أيوب سنة 597هـ/1200م سلطنة مصر من ابن أخيه المنصور محمد بن العزيز عثمان[3].

ويذكر الداوداري في أحداث سنة 596هـ/1199م أنه ثم عزل القاضي زين الدين بن بندار، وأعيد القضاء لصدر الدين بن درباس، وأنه كانت له مكانة عظيمة عند السلطان الملك الكامل[4]. وأبرز من تولى منصب نائب القاضي في القاهرة في هذه الفترة هو بدر الدين عبد الوهاب بن يوسف بن علي الدمشقي، المتوفى سنة(599هـ/1202م)[5]. وتولى أبو حامد أحمد بن محمد ابن عبد الله الأنهري الشافعي منصب نائب عن القاضي صدر الدين بن درباس بمدينة فوه[6] فوه[6] في مصر لمدة معينة وتوفي سنة (629هـ/1231م)[7].

وكان ضياء الدين الشهرزوري المتوفى سنة (599هـ/1202م)[8]،من ابرز من تولى هذا المنصب. هاجر إلى مصر في ريعان ملك صلاح الدين، وانعم عليه السلطان بمصر بدار الذهب[9]، وملكه دار نفيسة وجميلة بالقاهرة، ورتب له الوظائف[10]، لإطلاع ضياء الدين الشهرزوري الواسع في أمور الدولة ودواوينها، وبما كان يكلفه به صلاح الدين من مهمات سياسية، ولاشك فيما كان يتمتع به من مكانة كبيرة في البلد الذي يعمل فيه من خلال منصب القضاء الذي يتولاه في ذلك البلد، والذي ترك لدى الناس آثاراً إيجابية، وكانت مصر إحدى هذه البلدان التي عمل فيها ضياء الدين عندما التحق بصلاح الدين وأصبح مقرباً منه[11].

ومن أبرز من تولى منصب القضاء بمصر من أهل الشام شيخ الإسلام، وبقية الأعلام عز الدين بن عبد السلام السلمي الدمشقي[12]، أما عن انتقاله إلى مصر وتوليه القضاء فإنه لما تملك الصالح إسماعيل بن العادل لدمشق استعان بالصليبيين وأعطاهم مدينة صيدا وقلعة الشقيف[13]،

---

(1) المنذري: التكملة، 136/3-137 ؛ أبو شامة: الروضتين، 118/2.

(2) الداوداري: كنز الدرر، 123/7 ؛ المقريزي: السلوك، 121/1 ؛ العسقلاني: رفع الإصر، 410/2-411؛ السيوطي: حسن المحاضرة، 153/2؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب ،105/5.

(3) السيوطي: حسن المحاضرة، 153/2-154.

(4) كنز الدرر، 147/7.

(5) الذهبي: تاريخ الإسلام، 394/42.

(6) فوه: بليدة على شاطئ النيل من نواحي مصر قرب رشيد، بينها وبين البحر نحو خمسة فراسخ أو ستة، وهي ذات أسواق ونخل كثير. الحموي: معجم البلدان، 280/4.

(7) المنذري: التكملة، 43/6.

(8) أبو شامة: الذيل ،55-56؛ الذهبي: تاريخ الإسلام ، 407/42؛ عبد الجبار حامد احمد: " أبناء الشهرزوري ودورهم السياسي والقضائي والعلمي في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي"، مجلة آداب الرافدين، العدد (18)، كلية الآداب ، جامعة الموصل، (1988)، 115.

(9) دار الذهب: بناها الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي. محيي الدين أبي الفضل عبد الله بن عبد الظاهر: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، ط1، الدار العربية للكتاب، (القاهرة، 1996)، 112-113 ؛ المقريزي: الخطط، 301/2-302.

(10) البنداري: سنا البرق، 108 ؛ أبو شامة: الروضتين، 281/2.

(11) أحمد: أبناء الشهرزوري، 121.

(12) الذهبي: سير، 16/15 ؛ الصفدي: الوافي، 318/18 ؛ الكتبي: فوات الوفيات، 350/2 ؛ الأسنوي: طبقات، 197/2-198 ؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 301/5.

(13) قلعة الشقيف:قلعة حصينة جداً في كهف من الجبل قرب بانياس من أرض دمشق. الحموي: معجم البلدان، 356/3.

فأنكر عليه الشيخ عز الدين ذلك، فغضب السلطان منه وسجنه ثم أطلقه فتوجه إلى مصر سنة 639هـ/1241م، فاستقبله السلطان الصالح نجم الدين أيوب وفوض إليه قضاء مصر دون القاهرة والوجه القبلي، فأقام بالمنصب أتم قيام، ثم عزل نفسه عن القضاء فيما بعد ولزم بيته يشغل الناس ويدرسهم، توفي بمصر سنة (660هـ/1261م)[1]. كما تولى القضاء في فترة حكم السلطان الصالح نجم الدين القاضي نجم الدين محمد بن سالم النابلسي، كما اسند إليه السلطان مهمة السفارة خارج مصر بالإضافة للقضاء، وتوفي نجم الدين النابلسي في سنة (644هـ/1246م)[2].

وفي سنة 648هـ/1250م، تولى عماد الدين محمد بن إبراهيم بن المقنشع الحموي القضاء في مصر حيث تولى القضاء بحماة أولاً، ثم دخل مصر وتولى القضاء بها، وبعد أن تولى صدر الدين موهوب الجزري قضاء مصر، انتقل بن المقنشع إلى قضاء القاهرة، وبعد مدة عزل ابن المقنشع عن القضاء، فخرج إلى الشام فتوفي فيها سنة(652هـ/1254م)[3].

ثالثاً: الإقطاع

تعني كلمة إقطاع لغةً: أعطى، منح، وهب، أباح، كل لفظ يعطي معنى الهبة، والإقطاع مأخوذ من أقطع يقطع أي أعطى قطعة فيقال "استقطع فلان الإمام قطيعة من عفو البلاد فأقطعه إياها، إذا سأله أن يقطعها له مفروزة محددة يملكه إياها، فإذا أعطاه إياها كذلك فقد أقطعه إياها... ويقال اقطعني فلان نهراً إذا أذن له في حفره"[4].

أما أصلها الشرعي، فقد أقطع رسول الله ﷺ، وتألف على الإسلام قوماً، كما أقطع الخلفاء من بعده من رأوا في إقطاعه صلاحاً[5]، فيقول أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب "الأموال" في الكلام عن حديث معمر بن عبد الله بن طاووس عن أبيه طاووس، قال: قال رسول الله ﷺ: "عادي[6] الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم" قلت: ما معنى ذلك ؟ قال: "تكون إقطاعاً". هذا الخبر أصل في الإقطاع[7].

كما روى الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق بسنده إلى ابن سيرين عن تميم الداري أنه قال: "استقطعت رسول الله ﷺ أرضاً بالشام قبل ان تفتح فأعطانيها، ففتحها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في زمانه فأتيته، فقلت: إن رسول الله ﷺ أعطاني أرضاً من كذا إلى كذا، فجعل عمر ثلثها لابن السبيل، وثلثاً لعمارتها، وثلثاً لنا"[8]. فمفهوم الإسلام للإقطاع هو غير المفهوم الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى، فالإسلام أراد بهذا الإصلاح، استثمار الأرض وتشغيل العاطلين وتحقيق مجتمع يسوده الكفاية والعدل[9].

---

(1) أبو شامة: الروضتين، 12/1، الذيل،263 ؛ الداوداري: كنز الدرر، 347/7 ؛ السبكي: طبقات الشافعية، 80/5-83 ؛ السيوطي: حسن المحاضرة،161/2-162؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 301/5-302.

(2) المقريزي: السلوك، 323/1.

(3) الذهبي: تاريخ الإسلام، 132/48 ؛ المقريزي: السلوك، 371/1؛ بدر الدين محمود العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1987)،95/1.

(4) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق: فاطمة محمد أصلان، ط1، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 2001)، 77/5.

(5) المقريزي: الخطط، 275/1.

(6) العادي: كل أرض كان لها سكان فانقرضوا، أي فصارت خراباً، فإن حكمها إلى الإمام. المقريزي: الخطط، الخطط، 280/1.

(7) تحقيق: محمد خليل هراس،ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1986)، 286 ؛ المقريزي: الخطط، 280/1.

(8) القلقشندي: صبح الأعشى، 104/13.

(9) محمود عبد المولى: أنظمة المجتمع والدولة في الإسلام، مطبعة الاتحاد العام التونسية، (تونس، 1973)،58. 1973)،58.

فالإقطاع قديم في الدول، وأصله أن الملك أو السلطان إذا فتح بلاداً وأراد استبقاءها واستغلالها، من أجل دفع خراج الأراضي الزراعية، يفرقها على أمرائه وقواده في مقابل حربهم وأتعابهم كأنها أجرة لهم[1].

والإقطاع على ثلاثة أقسام: "أحدهما: أن يقدر سنين معلومة كإقطاعه عشر سنين. والثاني: أن يستقطعه مدة حياته ثم لعقبه وورثته بعد موته فهذا إقطاع باطل، لأنه قد خرج بهذا الإقطاع من حقوق بيت المال إلى الأملاك الموروثة. والثالث: أن يستقطعه مدة حياته"[2].

فمن الثابت في تطور نظام الإقطاع في الشرق والغرب في العصور الوسطى إن الإقطاع اتخذ طابعاً حربياً في بعض الدول التي غلب عليها الجو الحربي[3]، حيث بدأ هذا النظام في الشرق الإسلامي أيام السلاجقة، وعلى التحديد أيام السلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك، فقد أشار نظام الملك على السلطان بأن يقطع كل أمير وقائد جند في جيشه إقطاعاً في ملكه الواسع، بحيث يتكفل كل أمير وقائد بكل ما يتصل بإقطاعه من النواحي الإدارية والمالي والعسكرية، على أن يخضع هذا المقطع للسلطان مباشرة، ويقوم بتأدية ما عليه من مال، ويكون هو وجنوده تحت إمرته كلما دعا الداعي أو كلما أمره السلطان بذلك، والواقع إن نظام الإقطاع بهذه الصورة أدى إلى قيام تنظيم عسكري قوي دقيق، تخرج فيه فرسان ومقاتلون ممتازون أمكنهم أن يصمدوا أمام هجمات فرسان أوربا ونظمها طوال فترة الحروب الصليبية[4].

فنظام الإقطاع الذي يرجع إلى الوزير نظام الملك الفضل في عملية تنظيمه وتعميمه في العصر السلجوقي، فكان على نوعين هما الإقطاع الحربي، والإقطاع الإداري[5].

أما الإقطاع الحربي أو العسكري، فقد ظهرت بوادره زمن الخليفة العباسي المقتدر (295-320هـ/907-932م)، ثم اتسعت ممارسته أيام التسلط البويهي[6]، ثم أصبحت أكثر تنظيماً ودقة زمن السلاجقة كما أسلفنا، وكانت صورة هذا الإقطاع تتمثل بتوزيع الأرض بين الأمراء وجنودهم مقابل ما يؤديه لهم من خدمات عسكرية وقت الحرب[7].

أما الإقطاع الإداري، فقد ظهر في العصر السلجوقي صورة توزيع البلاد إقطاعاً بين أفراد الأسرة الحاكمة، والقصد منه تلافي ما قد يثور بين أفراد الأسرة من نزاع حول السلطنة[8]. وتتبع هذه الاقطاعات وحدة إقليمية إدارية[9].

فأصبح بذلك النظام الإقطاعي الذي أوجده السلاجقة في المشرق وطبق بالشام، أمثل أسلوب لدفع رواتب الجند حتى يقوى إخلاصهم في ميدان القتال بعد أن أطمأنوا إلى مصدر مالي ثابت تدفع منه تلك الرواتب، هذا بالإضافة إلى راحة الشعب من انعكاس معاناتهم عليه[10].

ولما ضعف البيت السلجوقي تقاسم أمراء الدولة ملك السلاجقة وأورثوه أبناءهم. وكان هؤلاء الأمراء يقطعون الأمراء المقربين إليهم بعض الأقاليم والمدن بشرط أن يظلوا خاضعين

---

(1) السبكي: معيد النعم، 26 ؛ زيدان: تاريخ التمدن، 228/1.
(2) الماوردي: الأحكام السلطانية، 245-246.
(3) عاشور: مصر والشام، 126-127.
(4) سلام: الأدب في العصر الأيوبي، 48.
(5) بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 105/1.
(6) عبد الوهاب خضر اليأس: الإقطاع في العصر العباسي دراسة في أنماطه وإدارته (132-447هـ/749-1055م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة الموصل، 1991)، 172.
(7) محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني: تاريخ دول آل سلجوق، اختصار: الفتح بن علي بن محمد البنداري، ط3، دار دار الآفاق الجديدة، (بيروت، 1980)، 60 ؛ بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 106/1.
(8) بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 106/1.
(9) السيد ألباز ألعريني: الشرق الأدنى في العصور الوسطى (الأيوبيون)، دار النهضة العربية، (بيروت، 1967)، 192/1.
(10) بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 104/1.

لهم فإذا ما حاول أحدهم الاستقلال بإقطاعه قام السلطان أو الأمير بعزله وإقطاع الإقليم أو المدينة لأمير آخر[1]، وكان عماد الدين زنكي أحد هؤلاء المقطعين في الشام وطبق هذا النظام واستمر عليه من بعد أبنه نور الدين محمود، حتى جاء صلاح الدين فنقل هذا النظام إلى مصر فيما بعد.

حيث كان عماد الدين زنكي حين تم له الملك، واتسع ينهى أصحابه عن اقتناء الأملاك، ويقولون فيه بسبب ذلك: أنه كان سيداً يعرف معنى السيادة، فكان يقول لهم: إذا كانت البلاد لنا فأي حاجة بكم إلى الأملاك؟ فان الاقطاعات تغنى عنها. وان خرجت البلاد من أيدينا فان الأملاك تذهب معها. ومتى صارت الأملاك لأصحاب السلطان ظلموا الرعية وتعدوا عليها وغصبوها أملاكها[2] ! .

كان هذا رأي زنكي وفلسفته في حيازة الأمراء للأملاك، وقد صار رأي ابنه نور الدين، ثم صار رأي صلاح الدين، وكأنه درس تلقنه ووعاه، فصار لا يملك الأرض ولايملكها، إلا على سبيل الإقطاع، فتظل لصاحبها حتى يموت أو يخلع، ثم لاتكون أرثاً، بل تعود ملكاً للدول يتصرف في أمرها السلطان أو يردها إلى بيت المال إذا شاء[3].

أما عن نظام الإقطاع في مصر في العصر الفاطمي، فقد كان يسير على ما كان متبعاً منذ ظهور الإسلام وعن الخلفاء من الأمويين والعباسيين[4]. فقد عمل الفاطميون بمصر بنظام الإقطاع بصورة جزئية وخاضعة لولاية الدولة، فقد ظل الفلاحون خاضعون للدولة وليس للمقطع، مع استمرار دفع رواتب الجند وفق نظام العطاء، علاوة على إن المقطع لم يكن مطالباً بتقديم أي خدمة عسكرية[5].

وعندما أقام الأيوبيين دولتهم في مصر وجدوا للفاطميين نظاماً وضعوه لحكم البلاد وإدارتها، له معالمه وأركانه الثابتة، ممثلة في عديد من الموظفين، والذين أشرف قسم منهم على أقطاعات الجند والعسكر في ديوان الجيش، مما يثبت إن الإقطاع الحربي كان معروفاً بمصر – في صورة أو أخرى- قبل قيام دولة بني أيوب، وكان ما فعله صلاح الدين هو أنه طّور النظام الإقطاعي الذي وجده في مصر ليتفق والقواعد التي عهدها –ونشأ في ظلها- في كنف الدولة النورية قبل حضوره إلى مصر[6]. بعد انتقاله إليها بما يتلائم والظروف الجديدة التي ستعيشها مصر. فامتاز العصر الأيوبي بمصر بذلك بدخول نظام الإقطاع على وضعه القائم في الشام[7].

يمثل النظام الإقطاعي صورة واضحة من صور العصر الأيوبي بمصر هذا النظام الذي طبق على نطاق واسع في ذلك العصر، والذي شكل الإطار الرئيسي الذي تطورت داخله الصورة الحقيقية لنظم الحكم والإدارة آنذاك. ذلك أن الخطأ الكبير الذي يقع فيه كثيرون هو أنهم يظنون أن النظام الإقطاعي بخصائصه المعروفة المرتبطة أساساً بالأرض ليس إلا ظاهرة اقتصادية لا أكثر، في الوقت الذي أثبتت الدراسة الواعية الجادة إن النظام الإقطاعي –كما عرفته وطبقته العصور الوسطى- يمثل ظاهرة سياسية اقتصادية حربية اجتماعية إدارية[8].

من خلال العرض المقدم عن بداية ظهور الإقطاع نجد أن بدايته كانت في الشام، لكنه لم يكن يمثل النظام الإقطاعي الذي ظهر في العصور الوسطى، الذي نعنى بدراسته ؛ والذي انتقل

---

(1) حسن: تاريخ الإسلام، 333/4.
(2) سيد الأهل: أيام صلاح الدين، 40.
(3) سيد الأهل: أيام صلاح الدين، 40.
(4) المقريزي: الخطط، 248/1 ؛ بهجت: أثر الحضارة السلجوقية، 102/1.
(5) ربيع: النظم المالية، 25.
(6) عاشور: نظم الحكم، 341/3.
(7) بيكر: الأيوبيون، 225/3.
(8) عاشور: نظم الحكم، 337/3-338.

بأركانه من السلاجقة والزنكيين في الشام ثم إلى الأيوبيين ومن بعدهم المماليك في الشام ومصر، والذي يقوم أساساً على فكرة الاستفادة من الأرض مقابل الالتزام بواجبات معينة[1].

فلا يخفى علينا أن مصر والشام تضمان من المدن والأقاليم والأراضي الزراعية وغير الزراعية القابلة للإقطاع الشيء الكثير،مما ضمن للنظام الإقطاعي في هذه البلاد المادة الأساسية الخام اللازمة لصناعته وتشكيله،ووفر له ركناً أساسياً وشرطاً مهماً وجوهرياً من شروط وجوده وانتعاشه[2].

فلما اعتلى السلطان صلاح الدين السلطنة في مصر وتمكن من الدولة، قلل من النظام الإقطاعي الذي ساد طريقة امتلاك الأراضي في العصر الفاطمي، وحطم بذلك استقلال أمراء الاقطاعات وقوى الحكومة المركزية، وكان لهذا الإجراء أكبر الأثر في نشاط الحالة الاقتصادية في البلاد[3]، كما أزال أيدي أمراء العاضد وأجناده عن هذه الاقطاعات، ووزعها على الأمراء النورية، وأمرائه وجنده[4] الذين جاؤوا معه عند دخوله مصر ومن لحق به فيما بعد.

ولما عزم السلطان صلاح الدين على تقسيم دولته بين أولاده وأهله، جعل تقسيمه إقطاعيا[5]، وأصبحت الديار المصرية مقسمة إلى اقطاعات للسلطان واقطاعات لأبناء البيت الأيوبي، واقطاعات لأمراء الأجناد، هذا فضلاً عن اقطاعات العربان. فكان طبيعياً أن يعمل صلاح الدين منذ صارت السلطة في يده بمصر، على تطبيق ما شهده وعاش فيه من تعميم إقطاعي في الدولة الزنكية[6]، في الشام. وهذا ما فعله شقيقه وخليفته في السلطنة على مصر الملك العادل، وأيضاً الصالح نجم الدين أيوب الذي وزع الاقطاعات الكبيرة على أهل بيته ومماليكه والخوارزمية الذين قدموا له الكثير من الخدمات العسكرية[7]. وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحت للمقطع بحق التصرف بإقطاعه كيفما شاء[8]، إلا أن المقطع لم يكن يتصرف بجميع خراج إقطاعه إلا بإذن خاص[9]. وقد سارت الدولة الأيوبية من بدايتها حتى نهايتها على هذا النظام الإقطاعي[10]، الذي عرفته بلاد الشام في العصر السلجوقي، وفي فترة حكم عماد الدين زنكي ونور الدين محمود[11].

وبذلك نقل الأيوبيين إلى مصر نظام الإقطاع الشبه وراثي، سواء ما يتلق بأفراد من الأسرة الحاكمة أو مما يخص غيرهم من الولاة الذين احتفظ بعضهم بإدارة مؤسسته في أسرته حتى عهود لاحقة[12]، إلا إن نظام الإقطاع هذا لم يكن بالمعنى الوراثي الذي ساد في أوربا في ذلك العصر[13]، إنما كان هناك ما يعرف بالتجديدات الإقطاعية على غرار ما كان في الشام، والتي يصدرها ديوان الدولة من حين لآخر. ولاسيما إذا توفي السلطان وتولى غيره أو كان هناك دافع لإعادة توزيع الاقطاعات على أصحابها وتغيير بعض هؤلاء المقطعين[14].

---

(1) عاشور: نظم الحكم، 338/3.
(2) عاشور: نظم الحكم، 341/3.
(3) حسن: مصر في العصور الوسطى، 449، 490 ؛ سلام: الأدب في العصر الأيوبي، 58.
(4) ابن الأثير: الكامل، 344/11 ؛ المقريزي: الخطط، 279/1 ؛زيدان: تاريخ التمدن، 239/1.
(5) ربيع: النظم المالية، 29 ؛ غنيم: الدولة الأيوبية، 137-138.
(6) ربيع: النظم المالية، 26-27.
(7) غنيم: الدولة الأيوبية، 138 ؛ عاشور: نظم الحكم، 342/3.
(8) القلقشندي: صبح الأعشى، 50/4.
(9) جيب: دراسات، 99.
(10) غنيم: الدولة الأيوبية، 137.
(11) كحيلة: العقد الثمين، 253.
(12) عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام، 20.
(13) كحيلة: العقد الثمين، 253.
(14) عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام، 20.

وبذلك صارت الأرض كلها اقطاعات، وساد في مصر في العصر الأيوبي الإقطاع بنوعيه الإداري، الذي اختص به الأمراء من الأسرة المالكة وكبار الأمراء والموظفين، والحربي، الذي لا يختلف في أصوله وقواعده ومظاهره عن الإقطاع المعروف عند السلاجقة في المشرق وبلاد الشام، كما اهتمت الإدارة الأيوبية بتسجيل ما يقدمه المقطع من فرسان[1]، وربما كان السبب في العمل بالإقطاع الحربي في مصر في العصر الأيوبي، هو أن الفارس الواحد من الجيش الأيوبي يتقاضى مرتباً يتراوح بين سبعمائة إلى ألف ومائتين دينار، فهذا معناه أن الاحتفاظ بذلك الجيش من شأنه أن يثقل كاهل صلاح الدين، لذلك لجئ صلاح الدين إلى هذا النظام من الإقطاع[2].

وعلى الرغم من إن السمة البارزة للإقطاع في العصر الأيوبي في مصر هو السمة الحربية، بحكم الالتزامات التي كان على المقطع أن يؤديها للدولة وفق شروط متفق عليها[3]، إلا إلا أن الاقطاعات اقتصرت على نوعين من النظم، أولهما: أن يكون للمقطع الحق المطلق في استغلاله، وثانيهما: أن يكون المقطع مقيداً بشروط خاصة يلتزمها أثناء تمتعه باستغلال الإقطاع وهذا يؤكد الصفة الإداري للإقطاع أيضاً، إذا كان على المقطع –أو صاحب الإقطاع- أن يعمل على حماية القرى الداخلة ضمن إقطاعه من إغارات البدو والعربان، وتوطيد الأمن بين ربوعها، والضرب على أيدي العابثين والمفسدين، ورعاية الجسور والترع والقنوات الداخلة في دائرة الإقطاع[4]، فقد كان المقطع يتولى إقامة الجسور البلدية –وهي الخاصة النفع بناحية دون ناحية- من خلال ما تنفقه من إقطاعه[5]، ومن مهام المقطع أو صاحب الإقطاع الإدارية هي إقرار العدالة بين الفلاحين وإنصاف المظلومين، وجمع الأموال المستحقة وخاصة الخراج وأموال الزكاة ونحوها، وكانت الدولة تحول دون بطش الأمراء الإقطاعيين بالفلاحين وسوء استغلالهم، كما كان الحال أيام الدولة الفاطمية، بل تجبرهم على الالتزام بالقواعد والأصول المنصوص عليها في المناشير والتوقيعات التي كانت تصدر عن الديوان المختص، والتي كانت تشتمل على وصف للإقطاع وبيان لحدوده وأبعاده من ناحية،ثم تقديم النصح للمقطع بالعناية بعمارة الإقطاع ومعاملة أهله بالعدل وتوفير الأمن لهم من ناحية أخرى[6].

كما انتقلت طبقة أمراء المئين من الأتابكة في الشام إلى الدولة الأيوبية حيث يمثلون أعلى مراتب العسكريين. وكان أمير المائة في الدولة الأيوبية يتولى مائة فارس، وينفق عليهم، ويعدهم ويجهزهم ويقودهم للحروب، ولذلك كان يعطى إقطاعاً يكفي للتكفل بهم ؛ وكان الإقطاع في هذه الحالة يسمى إقطاع مائة، أو إقطاع أمير مائة فارس. وكانت طبقة أمراء المئين تؤلف قادة الجيش الأيوبي[7].

وبذلك يمكننا القول إن ملكية الأرض كانت ملكية جماعية مشتركة في ذلك العصر، يستغلها الأفراد بإدارة الدولة المركزية[8]. وأهم ما حققه نظام الإقطاع الجديد في مصر أنه "وفر "وفر الأموال الكثيرة لخزانة الدولة مما جعل لأرباب العلوم وأصحاب الحقوق حقوقاً لا توفر ورسوماً لا تغير وأصبح لأهل العلم ميراثاً يأخذونه بقدر الفرائض من السلطان"[9].

---

(1) ألعريني: الشرق الأدنى، 192/1 ؛ محمد: المجتمع الإسلامي، 227.
(2) عاشور: مصر والشام، 140-141.
(3) عاشور: مصر والشام، 126-127، الأيوبيون والمماليك، 148 ؛ غنيم: الدولة الأيوبية، 137.
(4) عاشور: نظم الحكم، 343/3.
(5) ابن مماتي: قوانين الدواوين، 232.
(6) عاشور: نظم الحكم، 343/3.
(7) الباشا: الفنون الإسلامية، 250/1.
(8) عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام، 130.
(9) الأصفهاني: تاريخ دولة آل سلجوق، 61.

رابعاً: الدواوين

يذكر الماوردي "أن الديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال"[1].

وأول من وضع الديوان في الإسلام هو الخليفة عمر بن الخطاب ﴿رضي الله عنه﴾، عندما أنشأ ديوان الجند لتدوين أسماء وما يخص كلاً منهم من العطاء، ثم تطور نظام الدواوين وتوسع في العصر الأموي والعصور الإسلامية اللاحقة[2].

ويذكر القلقشندي خمسة شروط يجب توفرها فيمن يستحق تولي العمل في الديوان وهي:

البلوغ: فلا يجوز إثبات الصبي في الديوان. الحرية: فلا يُثّبت في الديوان مملوك. الإسلام: ليدفع عن الله باعتقاده. السلامة من الأمراض المانعة من القتال. وان يكون فيه إقدام على الحرب ومعرفة بالقتال [3].

وكانت في كل دولة دواوين رئيسية، لابد لكل دولة أن تعمل بها، وأهمها ديوان الجيش وديوان الخراج، وديوان الإنشاء والمكاتبات، و دواوين أخرى تلحق بعضها بهذه الدواوين[4].

وفي عصر الدولة الفاطمية كان هناك دواوين عدة، كل منها مختص بعمل معين، وعلى رأس كل من هذه الدواوين موظف كبير، نشأة لخدمة أغراض معينة بالدولة، فزال بعضها بزوال الغرض الذي أنشئ من أجله[5].

ولما قامت دولة الأيوبيين في مصر وجدوا أن الفاطميين وضعوا لحكم البلاد وإدارتها نظاماً له معالمه وأركانه الثابتة، ممثلة في عديد من الموظفين وفي كثير من الدواوين [6].

وكان السلطان في العصر الأيوبي، يعتمد في إدارة شؤون الدولة على كبار الموظفين خاصة رؤساء الدواوين الهامة، والمعروفين بأرباب الدواوين[7]، ويمنح كلاً منهم حرية التصرف في الأمور التي يباشرها[8]، وقد كان عمل الدواوين يتلخص عموماً في الإدارة المركزية والإدارة المحلية، فالأولى تشمل التراسل وشؤون المال، والأخرى تشمل إدارة الولايات[9].

وأهم الدواوين التي تأثرت بدخول الأيوبيين لمصر من حيث التطوير والاستحداث هي:

1. ديوان الإنشاء:

لقد عرف هذا الديوان بأسماء مختلفة في عصر الفاطميين، فقد أطلق عليه اسم "ديوان الرسائل" أول الأمر، ومهمته إنشاء المكاتبات الصادرة باسم الخليفة وتصديرها، وتسلم ما يرد

---

(1) الأحكام السلطانية، 249.

(2) حسن: تاريخ الإسلام، 364/1، 368.

(3) صبح الأعشى، 110/13-111.

(4) المقريزي: الخطط، 263/1.

(5) حسن: مصر في العصور الوسطى، 367-368، 389 ؛أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية تفسير جديد، ط1، الدار المصرية اللبنانية،(القاهرة، 1992)، 257.

(6) عاشور: نظم الحكم، 341/3.

(7) أرباب الدواوين: أرباب جمع رب بمعنى صاحب، وهم الموظفون المكلفون بكتابة المكوس واستخلاصها ومحاسبة الأهالي على الضرائب. الباشا: الفنون الإسلامية، 33/1.

(8) الأنصاري: المجمل، 151.

(9) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، (القاهرة، 1973)، 35.

إليه من شكاوى وكتب، وعرضها عليه، وتوجيه تعليقاته عليها إلى الجهات المختصة[1]. اهتم الفاطميون بهذا الديوان لاتساع دولتهم من أقاصي المغرب إلى نهر الفرات والى الحجاز واليمن ولأنه يهتم بكل شؤون الدولة السياسية والإدارية والمذهبية[2]. فكانت الكتابة في ديوان الإنشاء تلي الوزارة في الرتبة في العصر الفاطمي[3]، ويذكر ابن خلدون في مقدمته الصفات الواجب توفرها لدى الكتاب عامة وكاتب الرسائل خاصة، ومنها "يجب أن يكون من خيرة القوم وان يكون متصفاً بالمروءة والحشمة وان يكون متضلعاً بالعلم والبلاغة"[4].

لقد ظلت نظم الإنشاء وتقاليده معمولاً بها في العصر الأيوبي، فقد أبقى صلاح الدين على ديوان الإنشاء بتقاليده وأنظمته[5]، مع بعض التغيير والتطوير على بعض ملامحه انسجاماً مع الوضع الجديد في مصر.

ولقد ازدادت أهمية هذا الديوان في العصر الأيوبي، بسبب ما مرت به الدولة في أول عهدها من نشاط كبير نتيجة المشاكل الكثيرة التي واجهتها في الداخل والخارج، فمن القضاء على الخلافة الفاطمية، وتتبع لأنصارها ومن إخماد فتن، ومجابهة مؤامرات إلى إرسال بعوث سياسية في طلب التأييد والنجدات، إلى غير ذلك من نشاط حربي وعلمي وديني. وقد نتج عن ذلك كله ازدياد نشاط ديوان الإنشاء ازدياداً أدى إلى تعدد اختصاصاته والمبالغة في التخصص في إدارته حتى وصل إلى درجة بعيدة عن التفرع في سائر مهماته[6]. فكان هذا الديوان على جانب كبير من الأهمية في شؤون الحكم والإدارة، وكانت أبرز مهامه تبادل المكاتبات الرسمية الخاصة بالدولة، وهي المكاتبات التي ترد إلى السلطات من خارج الدولة وداخلها، ومن النواب وكبار موظفي الدولة وكان ديوان الإنشاء يطلع السلطان على هذه المكاتبات ويعد له الردود عليها[7].

وتذكر المصادر التاريخية معلومات وافية عن المراسلات التي كتبت في العصر الأيوبي وتعددت مواضيعها باختلاف الجهات التي كانت توجه إليها هذه الرسائل، ويعتبر الإنشاء من أكثر التراتيب، ارتباطاً بمؤسسة السلطنة الأيوبية، وأهم وظيفتين رئيسيتين في هذا الديوان هما، وظيفتي ألشاد والكاتب. ويعتبر هذا الديوان مؤسسة مكملة للإدارة المالية في الدولة الأيوبية، لذا تعددت مهامه واختلفت واجباته[8].

وكان كاتب الرسائل يجلس بين يدي السلطان في مجلس حكمه ويقوم بختم الأحكام بخاتم السلطان[9].

فمنذ أن وجد ديوان الإنشاء بمصر، والعناية بالكتابة الفنية في مصر تفوق حد الوصف، والعناية أيضاً بالمعارف الإنسانية التي تلزم للكاتب في ديوان الإنشاء تزيد عن الحد، ومن أجل ذلك فقد ظهرت الموسوعات الأدبية من جهة، وبالغ الناس في التأنق الكتابي نفسه من جهة ثانية[10].

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، 103/1؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، 338/3؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسوريا وبلاد الشام، (د.م ، د.ت)، 380-381؛ الباشا: الألقاب الإسلامية،17.

(2) شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي(عصر الدول والإمارات مصر)، ط2،دار المعارف،(القاهرة ،1990)، 401.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، 486/3 ؛ حسن: تاريخ الإسلام، 317/4 .

(4) تحقيق: هيثم جمعة هلال ، ط1، مؤسسة المعارف، (بيروت،2007)، 270-273.

(5) الباشا: الألقاب الإسلامية، 22.

(6) الباشا: الألقاب الإسلامية، 27-28.

(7) عاشور: نظم الحكم، 366/3.

(8)عبد الرحمن: إدارة بلاد الشام، 47.

(9) ابن خلدون: المقدمة، 269.

(10) حمزة: الحركة الفكرية، 29.

وقد حفظ التاريخ أسماء مجموعة من أعلام الأدباء الذين تولوا ديوان الإنشاء في العصر الأيوبي بمصر... ومن هؤلاء القاضي الفاضل الذي ولي ديوان الإنشاء أيام صلاح الدين، وذلك إلى جانب قيامه بأعباء الوزارة، وكان قد تولى ديوان الإنشاء قبيل القضاء على الخلافة الفاطمية، حيث أرسله والده إلى القاهرة سنة 543هـ/1148م، ليتدرب على الإدارة وتعلم فن الكتابة والإنشاء[1]، وفي آخر أيام الفاطميين تولى ديوان الإنشاء عوضاً عن موفق الدين يوسف بن محمد ابن الخلال المتوفى سنة (566هـ/1170م)، ولما قامت دولة الأيوبيين بمصر عمل على خدمتها بكل ما لديه من طاقات[2]. من خلال إعادة إدارة تنظيم هذا الديوان بمساعدة السلطان صلاح الدين وتنظيم غيره من الدواوين الأخرى[3]. وقد لعب القاضي الفاضل دوراً مهماً في تاريخ الحركة الإدارية والأدبية بمصر[4]، وبالإضافة إلى دوره في مجال فن الكتابة، من خلال تدعيم التضمين والاقتباس والسير به قدماً[5].

كما ظهرت في مصر الأخوانيات في الكتابة بالإضافة إلى ظهورها في الشعر فمن ذلك الافتتاح بالدعاء، والغالب في ذلك الدعاء للمجلس، كما كتب القاضي الفاضل إلى العماد الأصفهاني. ومن ذلك أيضاً افتتاح العماد الأصفهاني في اعتذار تأخر المكاتبات[6]. فقوّى أواصر الصداقة بينه وبين العماد الأصفهاني الكاتب الذي قدم من الدولة العباسية، وسعى في التوسط له لدى صلاح الدين حتى عينه في الإشراف على ديوان الإنشاء بالشام[7]. ومن هنا يعتبر العماد الأصفهاني الأساس الثاني الذي قام عليه ديوان الإنشاء الأيوبي بعد القاضي الفاضل ومن مصطلحات المكاتبة التي ظهرت في الدولة الأيوبية، بتقبيل الأرض مصدراً بالمملوك، كما كتب القاضي الفاضل عن نفسه إلى السلطان صلاح الدين يهنئه بمولود ولد له "المملوك يّقبل الأرض بالمقام العالي الناصري نصر الله الإسلام بمقامه، وأهلك أعداء الحق بانتقامه، ولا أعدم الأمة المحمدية عقد اعتزائه بكفالتها ومضاء اعتزامه..."[8].

وكان قلم القاضي الفاضل يحقق الانتصارات الإعلامية والسياسية والفكرية للدولة الأيوبية[9]، وكان صلاح الدين يقول: "لا تظنوا أني ملكت البلاد بسيوفكم بل بقلم الفاضل"[10]. واستمر القاضي الفاضل في منصبه هذا بعد وفاة السلطان صلاح الدين وتولي ولديه للسلطنة من بعده حتى توفي سنة (596هـ/1199م)[11].

وقد تولى وظيفة التصفح في ديوان الإنشاء في هذه الفترة، ممن وفد من الشام عبد الله بن بري المقدسي المتوفى سنة(582هـ/1186م)، وكان له دور في ديوان الإنشاء حيث لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه صاحب هذه الوظيفة[12].

وتولى الكتابة في ديوان الإنشاء في عهد السلطان الملك العادل الأيوبي صفي الدين محمد بن إسماعيل بن محمود بن أحمد أبو عبد الله أبي الطاهر الدمشقي الشافعي، ثم عاد إلى الشام وتوفي بحلب سنة (622هـ/1225م)[13]. وتولى فخر الدين سليمان بن محمود بن أبي غالب

---

(1) المنذري: التكملة، 209/2-210؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان،3-158، الأسنوي: طبقات، 282/2-283.
(2) الذهبي: تاريخ الإسلام، 261/39، 245/42 ؛ المقريزي: الخطط، 445/3-447.
(3) شكيل: القاضي الفاضل، 125.
(4) الباشا: الألقاب الإسلامية، 22.
(5) سلام: الأدب في عصر صلاح الدين، 219.
(6) القلقشندي: صبح الأعشى، 167/8.
(7) الباشا: الألقاب الإسلامية.24
(8) القلقشندي: صبح الأعشى، 90/7.
(9) الصلابي: صلاح الدين الأيوبي، 477.
(10) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، 472/8.
(11) ابن الأثير: الكامل، 159/12 ؛ حسن: مصر في العصور الوسطى، 391.
(12) الذهبي: تاريخ الإسلام ،41/138-140 السبكي: طبقات الشافعية ،4/233-234.
(13) الذهبي: تاريخ الإسلام، 45/130-131.

الدمشقي كتابة الإنشاء في عهد السلطان العادل وابنه الكامل مدة، وتوفي سنة (630هـ/1232م)، فاستحضر الملك الكامل ناسخاً يقال له الأمين عبد المحسن بن حمود الحلبي المتوفى سنة (643هـ/1245م)، كان عند الأمير عز الدين أيبك -استادار الملك المعظم عيسى بن العادل - في خدمته يكتب له. حيث أراد تعينه مكان فخر الدين الدمشقي[1].

وتولى زين الأمناء أبو المعالي أسعد بن محمد بن الحسين بن الخضر بن عبدان الدمشقي، كتابة ديوان الإنشاء وتوفي سنة(637هـ/1239م)[2]. وكان الصاحب فخر الدين بن لقمان الأسعردي آخر من تولى هذا الديوان في العصر الأيوبي[3].

2. ديوان الاسطول:

اهتم الفاطميون بصناعة السفن الحربية وبالأسطول، وكان على رأس الأسطول المصري في العصر الفاطمي عشر قواد عليهم رئيس هو "قائد القواد" ويسمى في عهد الفاطميين "أمير الجيش"[4]، ويذكر المقريزي "إن الأسطول في أيامهم عشرة ومرتباتهم من ديوان الجيش، وهذه وهذه تختلف من عشرين ديناراً إلى دينارين وعبرتها راجعة إلى الاقطاعات التي تعرف بأبواب الغزاة، والتي منها رواتبهم، ولهذا يصل دينارهم –أي دينار الأسطول- بالمناسبة إلى النصف..."[5] أي أن الأسطول في العصر الفاطمي كان مرتبطاً بديون الجيش إدارياً وبالإقطاع مالياً.

مع ذلك فقد انشأ ديوان للأسطول عرف بديوان (الجهاد أو العمائر)، في العصر الفاطمي[6]، واهتموا به إلا انه لم يصل إلى ما وصل عليه في العصر الأيوبي، بدليل ما ذكره أبي شامة: "ولما نوى السلطان المقام بالإسكندرية ليصوم فيها رأى أنه لا يخلي نفسه من ثواب يقوم له مقام القصد إلى بلاد الكفار والجهاد في المشركين، فرأى الأسطول وقد أخلقت سفنه وتغيرت آلاته، فأمر بتعمير الأسطول، وجمع له من الأخشاب والصّناع أشياء كثيرة، ولما تم عمل المراكب أمر بحمل الآلات، فنقل من السلاح، والعدد ما يحتاج الأسطول إليه، وشحنه بالرجال، وولى فيه أحد أصحابه، وأفرد له اقطاعاً مخصوصاً، وديواناً مفرداً، وكتب إلى سائر البلاد المصرية بقبول قول صاحب الأسطول، وان لا يمنع من أخذ رجاله وما يحتاج إليه"[7].

لقد أوجد الاهتمام بالأسطول في مصر إلى ظهور دواوين خاصة به للإشراف عليه في العصر الأيوبي، وأهمها "ديوان الأسطول"[8]، ليقوم بالصرف على رجال الأسطول، وهو ما عرف بالنفقة. أما صاحب هذا الديوان فيسمى "صاحب الأسطول"[9]. وعين السلطان صلاح الدين لهذا الديوان مناطق واسعة من الفيوم واحباس في البر الشرقي والبر الغربي كما عين له

---

(1) أبو شامة: الذيل 229-230؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 388/45؛ المقريزي: السلوك، 245/1؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، 353/6.
(2) المنذري: التكملة، 336/6.
(3) حسن: مصر في العصور الوسطى، 391.
(4) المقريزي: السلوك، 45/1 ؛ حسن: تاريخ الإسلام، 356/4.
(5) السلوك، 45/1.
(6) رحيم كاظم محمد الهاشمي وعواطف محمد العربي شنقارو: الحضارة العربية الإسلامية، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة، د.ت)، 94-95.
(7) الروضتين، 295/2.
(8) المقريزي: السلوك، 45/1 ؛ ماجد: تاريخ الحضارة، 74 ؛ الصلابي: صلاح الدين الأيوبي، 399.
(9) ماجد: تاريخ الحضارة، 74؛ احمد أحمد بدوي: الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، ط2، دار نهضة مصر، (القاهرة، 2003)، 17 ؛ الهاشمي وآخرون: الحضارة العربية، 95.

واردات أشجار الكثير من المناطق إضافة الى النطرون[1]، وكان قد بلغ ضمانة ثمانية آلاف دينار. ثم أفرد لديوان الأسطول الزكاة التي كانت تجبى بمصر، وبلغت في سنة زيادة على خمسين ألف دينار، وأفرد له المراكب الديوانية وناحية أشناي وطنبدى[2].

كما وجد في الإسكندرية ديوان ارتبط بالأسطول ويسمى "المتجر السلطاني" وكان يقوم بشراء مختلف أنواع البضائع المستوردة من الخارج واللازمة للجيش والأسطول كالأخشاب والحديد والأقمشة الصوفية[3]. وقد عين السلطان صلاح الدين أخيه العادل على هذا الديوان، الذي استخدم صفي الدين بن شكر على الديوان. إلا أن هذا الديوان والأسطول أهمل بعد وفاة صلاح الدين[4].

3. ديوان بيت المال وما يلحق به:

وهو ديوان يختص بضبط الهيكلية المالية للدولة الإسلامية، من الإيرادات والمصروفات والضرائب التي تخص هذا الديوان بإدارتها وضبطها، وقد وصفت هذه الإيرادات التي يطلق عليها المقريزي تسمية "الحمول" بأنها كانت كثيرة وشملت أبواباً متعددة مثل الخراج والجزية والزكاة والعشور والمواريث العشرية وجزء من إيرادات الأحباس والمكوس التي تعددت جوانبها وأبوابها وبلغت نحو تسع وثمانين باباً إبان عهد السلطان صلاح الدين[5]. كما اعتنى السلطان الملك الكامل عناية فائقة بديوان المال، فحافظ عليه من المزيفين وعين فيه أشخاص يتميزون بحسن الإدارة ورجاحة العقل[6].

ومن فروع ديوان المال وأهمها، ديوان الاحباس أو الأوقاف، الذي يختص بشؤون الأوقاف العامة والخاصة كالمساجد والمدارس والربط والزوايا والأراضي والعقارات المحبوسة عليها والإحسان على الفقراء والمعوزين[7]. وكانت شؤون الاحباس في العصر الأيوبي من اختصاص القاضي... ولم تقتصر الأوقاف في عصر الأيوبيين على الحوانيت والخانات والفنادق والأراضي الزراعية وإنما اتسعت لتشمل كثيراً من معاصر الزيت والقصب والحمامات والطواحين والأفران والمصابن ومصانع النسيج ومخازن الغلال ومعامل ترقيد الفروج وغيرها[8]، فلما كان هذا الديوان مختصاً في الواقع بأوقاف خيرية ودينية فإن متولي هذا هذا الديوان كان يختار من بين العلماء المشهورين بالتقوى والفضائل والقدرة على الفتية وكان القائم على هذا الديوان يشرف على رواتب العلماء والفقهاء، وأئمة المساجد، فضلاً عن المدرسين الذين يعملون في المدارس التي أوقفها أصحابها للتعليم و المدارس الصلاحية والمارستان التي شيدها صلاح الدين بالقاهرة والفسطاط والإسكندرية[9] وتولى القاضي محمد بن

---

(1) النطرون: نوع من المعادن يكثر في مصر، ويكون على نوعين أحمر وأخضر، وتشرف الدولة على استخراجه ويستخدم كمادة أولية في تبييض الأواني النحاسية. ابن مماتي: قوانين الدواوين، 334-336.

(2) المقريزي: الخطط، 668/2 ،17/3، السلوك، 107/1-108؛ مبارك: الخطط التوفيقية، 370/3-371.

(3) غنيم: الدولة الأيوبية، 123.

(4) المقريزي: الخطط، 17/3؛ مبارك: الخطط التوفيقية، 371/3؛ حسن: تاريخ الإسلام، 356/4-357.

(5) المقريزي: الخطط، 691/1-693 ؛ وينظر، خالد كلي عبد العكيدي: التنظيمات العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان حكم صلاح الدين الأيوبي، رسالة ماجستير غير منشورة، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2000)، 78.

(6) الصائغ: عصر الملك الكامل، 165.نقلاً عن النابلسي: لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية،13. المصرية،13.

(7) القلقشندي: صبح الأعشى، 38/4 ؛ حسن: مصر في العصور الوسطى، 389.

(8) عاشور: نظم الحكم، 370/3.

(9) ربيع: النظم المالية، 73.

القاضي رضي الدولة الحسن بن محمد بن عبيد الله العامري المقدسي المعروف بابن القطان، ديوان الاحباس بمصر، وتوفي بمصر سنة (613هـ/1216م)[1].

ومن الدواوين المرتبطة بديوان المال، ديوان المجلس، فهو المسؤول عن ضبط إحصاء أموال الزكاة والجزية والخراج والمواريث والنطرون فضلاً عن قيامه بتقدير رواتب الموظفين، كما يتضمن ما يرد من ملوك العالم من الهدايا والتحف[2]، ويشرف على خزانة السلطان وما ينفق من دار الفطرة[3] ونفقات الأسمطة التي تقام في الاحتفالات[4]. وصاحب هذا هذا الديوان هو المتحدث في الاقطاعات، ويلحق بديوان النظر ويخلع عليه، وينشأ له السجل "وله المرتبة والمسند والدواة والحاجب إلى غير ذلك"[5].

وتولى وكالة بيت المال بمصر، جمال الدين ظافر بن نصر بن ظافر الهلالي الحموي الشافعي، وكانت له مكانة خاصة عند السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب، بحيث كتب السلطان في وصيته إلى ولده وغلمانه إقراره على وكالة بيت المال، ولم يزل في بيت المال إلى أن توفي سنة (677هـ/1278م)[6].

4. ديوان الخاص أو النظر:

وقد عرفت مصر مجموعة من الدواوين المالية في العصر الأيوبي تدل أسماؤها على أنواع مصروفاتها، وإيراداتها. إن بعض هذه الدواوين كان معروفاً زمن الفاطميين، فتم الإبقاء عليه، وإضافة ما استحدث إليها من دواوين[7]. فوظيفة ديوان الخاص أو النظر، وهو خاص بأموال السلطان والتحدث في جهاته[8] ومضافاته وهو أشبه بوزارة المالية، حيث ترجع إليه سائر الدواوين في كل ما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمتحصل والمنصرف من أموال الدولة، وحساباتها وأرزاق الموظفين الدائمين والمؤقتين، وكان مقره القلعة[9]. ويلاحظ ان القلقشندي يقول "إن ديوان الخاص من منشآت السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون (693-741هـ/1293-1340م)"[10]. إلا أن المقريزي لا ينفي وجود إدارة من شأنها النظر في خاص أموال السلطان أيام الدولة الأيوبية[11].

ومما يرجح هذا الرأي، إن المماليك على الرغم من استحداثهم وتطويرهم للكثير من الجوانب الحضارية ومنها الدواوين، إلا أنهم وجدوا في بداية قيام دولتهم بمصر، دولة كاملة المؤسسات ومنظمة كل التنظيم من قبل الأيوبيين ومن جاء معهم من الشام.

5. ديوان الزكاة:

كما اهتم السلطان صلاح الدين بجمع واردات الزكاة، فأنشاء في مصر ديواناً يعرف باسم "ديوان الزكاة" ويقوم على هذا الديوان موظف يعرف باسم "متولي الزكاة"[12].

---

(1) المنذري: التكملة، 232/4.
(2) ابن مماتي قوانين الدواوين،317-318 القلقشندي: صبح الأعشى، 490/3 ؛ المقريزي: الخطط، 138/2.
(3) دار الفطرة: هي الدار التي بناها العزيز بالله الفاطمي خارج القصر. المقريزي: الخطط، 200/2.
(4) القلقشندي: صبح الأعشى، 490/3.
(5) المقريزي: الخطط، 138/2.
(6) الصفدي: الوافي، 304/16-305.
(7) ربيع: النظم المالية في مصر، 58.
(8) المقريزي: السلوك، 111/1.
(9) حسن: مصر في العصور الوسطى، 389.
(10) صبح الأعشى،456/3، 30/4.
(11) السلوك، 111/1.
(12) نوري: سياسة، 424.

ويقوم هذا الديوان بالإشراف على استحصال هذه الفريضة الشرعية، وكان صلاح الدين أول من جباها بمصر من الأموال والبضائع والمواشي، وتفرق أموال الزكاة في هذا الديوان بموجب الآية الكريمة: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1].

ويذكر المقريزي "في سنة 588هـ/1192م، قام ابن حمدان – صاحب الديوان-، وكتب خطه بما مبلغه اثنان وخمسون ألف دينار لسنة واحدة من مال الزكاة، وجعل الطواشي قراقوش ألشاد في هذا المال وألا يتصرف فيه، بل يكون في صندوق مودعاً للمهمات التي يؤمر بها"[2] وتهدف هذه الخطة بادخار هذه الأموال على سبيل الهبات التي يؤمر بها.

وتولى الأسعد بن مماتي (ت606هـ/1209م) رئاسة هذا الديوان[3]، كما تولى عبد الدائم بن بن عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، الكتابة بديوان الزكاة حتى توفي سنة (640هـ/1242م)[4].

6. ديوان الجيش:

إن اهتمام الدولة الأيوبية بأمور الجهاد دفعها للاهتمام كثيراً بالجيش والصرف عليه لذلك نجدها تخصص المبالغ الطائلة لديوان الجيش لإنفاقها في بناء الحصون والقلاع العسكرية والتعبئة ودفع رواتب الجند وما يتبعهم من قضاة وصوفية وعربات وسوقة إلى غير ذلك، ففي سنة 577هـ/1181م، مثلاً بلغت مصروفات الدولة على الجيش ثلاثة ملايين وخمسمائة وسبعون ألفاً، هذا فضلاً عن مليون دينار أخرى صرفت على العربات والقضاة والصوفية والفقهاء[5].

ويقوم صاحب هذا الديوان بتوزيع الأراضي على المقطعين بحيث يرضي الأجناد، ويوفر الأموال للديوان في نفس الوقت، وبذلك يتمكن أصحاب المقاطعة الإنفاق على عسكره وبناء الاستحكامات العسكرية التي تزيد من قوة البلاد الدفاعية[6].

وتولى ديوان الجيش بمصر، القاضي عبد الجبار بن يوسف بن عبد الجبار بن شبل بن علي المقدسي، المتوفى سنة (583هـ/1178م)[7]. ثم ابنه أبو الطاهر إسماعيل، حيث تولى ديوان الجيش للسلطان صلاح الدين ثم لأبنه العزيز عثمان وللأفضل ثم للعادل إلى أن صرف منه، وتولى كل منهما الديوان عشرين سنة، وكانت وفاته في سنة(610هـ/1213م)[8].

7. ديوان البريد:

لقد ارتقى نظام البريد في مصر في العصر الأيوبي، فوضع له نظام يكفل ارتباط جميع أنحاء الدولة بشبكة خطوط من البريد البري والجوي. وكان مركز هذه الشبكة قلعة الجبل التي بناها صلاح الدين الأيوبي في القاهرة سنة 572هـ/1176م، حيث كان يتفرع منها أربعة طرق برية يمتد أحدها إلى قوص[9]، والآخر إلى عيذاب[10]، وثالث إلى الإسكندرية، ورابع إلى دمياط

---

(1) سورة التوبة، الآية 60.
(2) المقريزي: الخطط، 311/1.
(3) المقريزي: الخطط، 312/1.
(4) الذهبي: تاريخ الإسلام، 439/46.
(5) المقريزي: السلوك، 75/1 ؛ الصائغ: عصر الملك الكامل، 166.
(6) نوري: سياسة، 430.
(7) المنذري: التكملة، 106/1-107 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 154/41 ؛ الصفدي: الوافي، 24/18.
(8) المنذري: التكملة، 86/4-87 ؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، 359/43-360 ؛ الصفدي: الوافي، 85/9.
(9) قوص:هي مدينة كبيرة عظيمة واسعة، بينها وبين الفسطاط اثنا عشر يوماً. الحموي: معجم البلدان، 413/4. 413/4.
(10) عيذاب: بليدة على ضفة بحر القلزم هي مرسى المراكب التي تقدم من عدن إلى الصعيد. الحموي: معجم البلدان، 171/4.

دمياط ومنها إلى غزة، ومن قلعة الجبل تصدر المراسيم السلطانية إلى أنحاء الدولة وترد إليها الرسائل من الولاة[1]. وكانت الدولة الأيوبية بمصر قد أخذت بنظام البريد الجوي (الحمام) من الشام، حيث اتخذ نور الدين محمود الحمام للمراسلات منذ توليه حكم الشام على غرار ما فعله من قبل والده عماد الدين زنكي، فقام بتنظيم شؤون الحمام على أسس جديدة واهتم بها واستمر هذا الاهتمام عند وريثتها الدولة الأيوبية[2].

فالسياسة الإدارية المتمثلة في السلطنة، والوزارة، والإقطاع والدواوين كانت نتاج الأنظمة الفاطمية والزنكية- السلجوقية في الديار المصرية نقلها الأيوبيون والأمراء والعلماء الشاميين، وورثها المماليك أيضاً فيما بعد[3].

(1) حسن: تاريخ الإسلام، 4/328-329 ؛ الحسين: موسوعة الحضارة، 332.
(2) الصلابي: صلاح الدين، 385.
(3) نيل دي. ماكنزي: القاهرة الأيوبية، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة، (القاهرة، 2007)، 53.